

July 2015

System of electronic surveillance in the French and Comparative Law French and Comparative Law

Dr Ramy Metwally El-Kady
dr.ramy_elkady@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law



Part of the [Criminal Law Commons](#)

Recommended Citation

El-Kady, Dr Ramy Metwally (2015) "System of electronic surveillance in the French and Comparative Law French and Comparative Law," *Journal Sharia and Law*. Vol. 2015 : No. 63 , Article 6.
Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2015/iss63/6

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

System of electronic surveillance in the French and Comparative Law French and Comparative Law

Cover Page Footnote

Dr. Rami Metwali Alqadi Assistant Professor Criminal law instructor at the Police College - Arab Republic of Egypt dr.ramy_elkady@yahoo.com

نظام المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي والمقارن*

د. رامي متولي القاضي*

ملخص البحث:

يعد موضوع المراقبة الإلكترونية من الموضوعات المستحدثة في مجال العدالة الجنائية، حيث ١٢ يمثل استخداماً للتقنيات الحديثة في مجال التنفيذ العقابي من خلال استبدال العقوبات السالبة للحرية بعقوبة الحبس المنزلي أو تقييد حرية الشخص بمنزله من خلال استخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية، وقد أثبت هذا النظام نجاحاً في العديد من الدول المتقدمة من خلال علاج مشكلة السلبات الناجمة عن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في المؤسسات العقابية، والتي يراه البعض بالبيئة الفاسدة التي لا تساعد على إصلاح الجاني، وإنما الإضرار به ضرراً جسيماً سواء أكان ذلك على المستوى الاجتماعي أو النفسي.

مقدمة:

١ - تعريف بموضوع الدراسة وأهميته:

يرجع ظهور نظام المراقبة الإلكترونية كثمرة لتوظيف التكنولوجيا العلمية الحديثة في مجال إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع مرة أخرى من خلال منحهم الفرصة في الانخراط في المجتمع تحت رقابة أجهزة العدالة الجنائية، وهو ما يحقق العديد من الفوائد بالنسبة للمحكوم عليهم، ولنظام العدالة الجنائية ككل. ويتضمن نظام المراقبة الإلكترونية نظاماً إلكترونياً للمراقبة عن بعد من خلال السماح للمحكوم عليه بالبقاء في منزله، ومراقبة تحركاته من خلال الاستعانة بجهاز يُعرف بـ "السوار الإلكتروني"

* أجاز للنشر بتاريخ ٦/١٠/٢٠١٣.
* مدرس القانون الجنائي بكلية الشرطة - جمهورية مصر العربية.

يُثبت في معصمه أو في أسفل قدمه"^(١).

وترجع أهمية نظام المراقبة الإلكترونية إلى تحقيق الاستفادة من التطور التقني في مجال العدالة الجنائية؛ إذ يُمكن هذا النظام السلطات الجنائية من متابعة الأشخاص المحكوم عليهم عن بعد، بالشكل الذي يمكن من خلاله تجنب إيداعهم في المؤسسات العقابية^(٢). ولا يقتصر أمر استخدام التقنيات الحديثة في مجال العدالة الجنائية على أساس تطوير آليات وتطبيقات العمل فحسب، وإنما ترجع أهمية استخدام نظام المراقبة الإلكترونية في اعتبارها إحدى الوسائل المُستحدثة لعلاج المشاكل الناجمة عن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية داخل السجون، والتي أثبتت الدراسات دور البيئة الفاسدة للسجون في انتشار الجريمة وانتهاك حقوق الإنسان، بالشكل الذي دعا بالفقه الجنائي إلى المناداة نحو تطبيق بدائل للعقوبات السالبة للحرية داخل المؤسسات العقابية.

ومن ناحية أخرى، تعددت استخدامات آلية السوار الإلكتروني في التشريعات المقارنة، ليس فقط كوسيلة للتنفيذ العقابي أو كبديل عن الحبس الاحتياطي أو الإفراج الشرطي أو المراقبة الإلكترونية، وإنما كوسيلة حماية للأشخاص المعرضين للعنف كالنساء والأطفال، حيث يمكن استخدام السوار الإلكتروني لحماية الأطفال الرضع من الخطف أو التبديل بعد عمليات الولادة، كما تم تطبيق آلية السوار الإلكتروني في إسبانيا وفرنسا لحماية النساء ضد العنف الأسري^(٣) إلى غير ذلك من مجالات الحياة، فقد أخذت إسبانيا بتطبيق نظام السوار الإلكتروني لمواجهة حالات العنف الأسري ضد المرأة؛ إذ أشارت بعض

(1) BONNEMAISON (G.) : la modernisation du service public pénitentiaire, Rapport rendu au premier ministre et au ministre de la justice, 1989.

ومن الفقه العربي: د. صفاء أوتاني: الوضع تحت المراقبة الإلكترونية - "السوار الإلكتروني" في السياسة العقابية الفرنسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد الأول، ٢٠٠٩، ص ١٢٩؛ د/ أحمد فاروق زاهر: دور الوسائل التكنولوجية في تنفيذ الجزاءات الجنائية (المراقبة الإلكترونية الثابتة والمتحركة)، مجلة كلية الحقوق جامعة بنها، ج ٢، ص ٣٢١.

(2) PRADEL (J.) : La prison à domicile sous surveillance électronique, nouvelle modalités d'exécution de la peine privative de liberté, R.P.D.P., 1998, P.15.

(٣) أشارت التقديرات إلى وفاة (١٥٧) امرأة في فرنسا عام ٢٠٠٨ جراء الضرب المبرح، وفي إسبانيا توفيت (٦٣) امرأة بسبب اعتداء أزواجهن. انظر: مقال بعنوان: "إسبانيا تحمي النساء من أزواجهن العنيفين عن بعد"، مقال منشور بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٠، على موقع الإمارات اليوم الإلكتروني:

<http://www.emaratyout.com/politics/weekly-supplements/world-press/2010-11-27-1.321700>

٣- أهداف الدراسة وتساؤلاتها: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها مايلي:

١- إلقاء الضوء على نظام المراقبة الإلكترونية كأحد التقنيات الحديثة في تنفيذ العقوبات السالبة للحرية، بل كأحد بدائل هذه العقوبات أو كبديل عن تدبير الحبس الاحتياطي.

٢- متابعة التطور العلمي الذي صاحب هذه التقنية من خلال تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية المتحركة، والتي تمكن جهات إنفاذ القانون من متابعة الشخص المحكوم عليه وتحركاته بشكل أكثر فعالية.

٣- إبراز الجوانب القانونية والفنية لنظام المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي والمقارن.

٤- التطرق إلى النشأة التاريخية للمراقبة الإلكترونية وتعريفها والتمييز بينها في غيرها من بدائل العقوبات السالبة للحرية.

٥- استعراض شروط وآليات تنفيذ المراقبة الإلكترونية.

٦- بحث مدى إمكانية تطبيق هذا النظام في نظامنا الإجرائي في مصر وفي التشريعات العربية.

٤- منهج الدراسة: يُعد المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الأكثر ملاءمة في دراسة الظواهر الاجتماعية والأنظمة الإجرائية، ولهذا فإننا سنستخدم المنهج الوصفي، والذي يُعرف بأنه: "دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفاً وثيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً بغية الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره"^(٥)؛ فهذه الدراسة تسعى لوصف وتحليل نظام المراقبة الإلكترونية من جميع جوانبها مع التركيز على تطبيقها في القانون الفرنسي باعتباره أحد أقرب الأنظمة القانونية، بل المصدر التاريخي لتشريعنا الجنائي بصفة خاصة.

(٥) راجع: ذوقان عبيدات وآخرون: مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صنعاء للنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٦م، ص ٢٢٠.

٥- أدوات الدراسة: تتمثل أدوات الدراسة النظرية فيما يتوافر لنا من مراجع علمية قانونية سواء أكانت باللغة العربية أم الأجنبية التي تخص موضوع الدراسة، بالإضافة إلى وثائق المؤتمرات والندوات العلمية التي تناولت هذا الموضوع، والدراسات والمقالات والأبحاث العلمية وأوراق العمل الخاصة به.

٦- خطة الدراسة: سوف يتم تناول نظام المراقبة الإلكترونية في فصلين: نشير في الفصل الأول إلى التعريف بنظام المراقبة الإلكترونية، من خلال مبحثين: نذكر في الأول منها نشأة وظهور نظام المراقبة الإلكترونية، ونعرض في الثاني لماهية نظام المراقبة الإلكترونية. وفي الفصل الثاني: نتناول أحكام نظام المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي؛ إذ نعرض في مبحثين: شروط تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية في مبحث أول، ثم نشير إلى إجراءات تنفيذ نظام المراقبة الإلكترونية في مبحث ثان، وتسير الخطة التفصيلية للبحث على النحو الآتي:

مقدمة.

الفصل الأول: التعريف بنظام المراقبة الإلكترونية.

المبحث الأول: نشأة وظهور نظام المراقبة الإلكترونية.

المبحث الثاني: ماهية نظام المراقبة الإلكترونية.

الفصل الثاني: أحكام نظام المراقبة الإلكترونية.

المبحث الأول: شروط تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية

المبحث الثاني: إجراءات تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية

الخاتمة والتوصيات.

الفصل الأول

التعريف بنظام المراقبة الإلكترونية

٧- تمهيد وتقسيم: يقصد بنظام المراقبة الإلكترونية نظام مراقبة من خلال استخدام تقنيات حديثة، يُمكن أجهزة إنفاذ القانون من مُتابعة الشخص المحكوم عليه خارج السجن عن طريق الخضوع لمجموعة من الالتزامات والشروط، ويترتب على مخالفة هذه الالتزامات إعادة إرسال الشخص للسجن لاستكمال العقوبة المقررة عليه، وفيما يأتي نتناول التعريف بنظام المراقبة الإلكترونية من خلال استعراض نشأتها، ومفهومها وعناصرها وصورها، وذلك في مبحثين بالتفصيل الآتي:

المبحث الأول

نشأة وأسباب ظهور نظام المراقبة الإلكترونية

٨- تمهيد: يشير جانب من الفقه الجنائي إلى أن فكرة تحديد الإقامة من الأفكار القديمة التي عرفت الحضارة الرومانية، والتي عرفت عقوبة الاعتقال الحر، حيث يتم تحديد إقامة الجاني في منزله تحت حراسة أمنية مع تعيين ضامن له، تكون من ضمن مهامه تمثيله أمام القضاء^(٦). وقد عرفت الشريعة الإسلامية منذ أكثر من أربعة عشر قرناً عقوبة الحبس المنزلي، والتي كانت تطبق على المرأة الزانية، إعمالاً لقول الله عز وجل: واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً، إلا أن نشأة المراقبة الإلكترونية في العصر الحديث، يرجع الفضل فيها إلى جهود العلماء في الولايات المتحدة، وفيما يأتي نستعرض نشأة نظام المراقبة الإلكترونية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبعض الدول الأخرى، ثم نشير إلى أسباب ظهور نظام المراقبة الإلكترونية، وذلك من خلال مطلبين بالتفصيل الآتي:

(6) CARDET (C.): Le placement sous surveillance électronique, L'Harmattan, 2003, P.14-15.

المطلب الأول

نشأة نظام المراقبة الإلكترونية في القانون المقارن

٩- تمهيد: يرجع الفضل في ظهور نظام المراقبة الإلكترونية إلى بعض التجارب العلمية في الولايات المتحدة، ثم تلا ذلك انتشار هذه التقنية في العديد من الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، وفيما يأتي نتناول ظهور نظام المراقبة الإلكترونية في الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى، ثم في فرنسا من خلال فرعين بالتفصيل الآتي:

الفرع الأول

نشأة نظام المراقبة الإلكترونية

في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض التشريعات المقارنة الأخرى

١٠- تمهيد: يرجع الفضل في ظهور نظام المراقبة الإلكترونية إلى تجارب العلماء في الولايات المتحدة، حيث ترجع أولى تجارب تحديد مكان شخص عن بعد إلى عام ١٩٦٤ للأخوين شفيتسجيبيل Schwitzgebel وهما من علماء جامعة هارفارد الأمريكية، وقد أعدا نظاماً لمراقبة لاسلكية، وقاما بتجربته في ولاية بوسطن الأمريكية على (١٦) شاباً من المحكوم عليهم الذين استفادوا من نظام الإفراج الشرطي آنذاك.

ويتمثل هذا النظام في تصميم علبتين بحجم الكتاب يبلغ وزنها الإجمالي كيلوجراماً، تتضمن الأولى: بطاريات، وتحوي الثانية: جهاز إرسال، يبعث إشارات مشفرة تختلف من كل محكوم عليه إلى آخر، ثم يتم استقبال هذه الإشارات في مركز استقبال على أن يتم إعادة إرسالها مجدداً إلى محطة تحكم استخدمت في رصد مصدر تلك الإشارات بشكل دقيق في محيط لا يزيد على (٤٠٠) متر مربع^(٧). وقد تبع ذلك تجارب أخرى مشابهة في مدينة سانت لويس عام ١٩٧١ في إطار برنامج استهدف التقليل من حالات الانتحار.

ويرجع الفضل في ظهور المراقبة الإلكترونية في صورتها النهائية للقاضي الأمريكي

(٧) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ٨.

Jack Love عام ١٩٧٧ في ولاية نيو مكسيكو، حيث أعجب القاضي بفكرة في مسلسل "الرجل العنكبوت" الكرتوني، والذي استطاع فيها الشرير تحديد مكان بطل القصة بفضل جهاز في معصم اليد، فعرض القاضي أمر ذلك الجهاز على رؤسائه، ونجح في إقناع أحد موزعي البرمجيات الأمريكية لإنتاج جهاز الإرسال والاستقبال اللازم لاكتمال العناصر الفنية للمراقبة الإلكترونية.

وفي عام ١٩٨٣ قام القاضي Jack Love بتجربة الإسورة الإلكترونية على خمسة من المتهمين، وقد أدى نجاح تجربة المراقبة الإلكترونية إلى تبنيها من قبل ولايات واشنطن، فيرجينيا، فلوريدا، ميتشجن، كاليفورنيا، وألاباما، حتى وصل تطبيق المراقبة الإلكترونية في عام ١٩٨٦ إلى (٢٦) ولاية أمريكية^(٨).

١١ - نشأة المراقبة الإلكترونية في بعض التشريعات المقارنة:

أشارت الكتابات إلى أن نظام المراقبة الإلكترونية عُرف تطبيقه في العديد من التشريعات المقارنة، فقد عرفت كندا تطبيق المراقبة الإلكترونية - كما في الولايات المتحدة الأمريكية - كبديل عن الحبس الاحتياطي أو كبديل عن إجراء الحرية المشروطة أو المراقبة.

وقد أخذت إنجلترا بنظام المراقبة الإلكترونية عام ١٩٨٩، كما تبنته السويد في عام ١٩٩٤ كبديل لعقوبة الحبس قصير المدة، وطبقته هولندا عام ١٩٩٥ كبديل عن العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة أو كبديل عن الإفراج الشرطي، وطبقته بلجيكا وأستراليا عام ١٩٩٧.

١٢ - موقف التشريعات العربية من الأخذ بنظام المراقبة الإلكترونية:

هناك العديد من الجهود الفقهية التي نادت بتطبيق السوار الإلكتروني في تشريعاتنا العربية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الدول العربية لم تنص على تطبيق نظام السوار

(٨) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ٩-١٠.

[د. رامي متولي القاضي]

الإلكتروني، عدا المملكة العربية السعودية^(٩)، التي عرفت تطبيق السوار الإلكتروني كبديل عن العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، حيث باشرت وزارة الداخلية السعودية تجربة تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية خارج إصلاحيات السجون، على بعض المحكوم عليهم غير الخطرين وتحديدًا في الحالات الإنسانية التي تستدعي مغادرة المحكوم عليه بالسجن لمدة معينة، منها زيارة مريض أو حضور مراسم عزاء بمتابعة عدد من الجهات من بينها المباحث العامة والأمن العام.

ويطبق مشروع المراقبة الإلكترونية من خلال وضع الشخص لسوار يثبت على كاحله لبقائه في محيط منزله في حالة الإقامة الجبرية أو حي سكني معين بدلاً من السجن، ويستهدف هذا النظام إلى التأكد من امتثال المحكوم عليه بتنفيذ الحكم، فضلاً عن أنه يلبي الحاجة لمراعاة الحالات الإنسانية والاجتماعية للخاضعين للعقوبة^(١٠).

وتستهدف وزارة الداخلية السعودية من التطبيق التجريبي لهذا النوع من الرقابة تعميم التجربة بعد إقرار العمل بنظام العقوبات البديلة، ويعتمد نظام السوار الإلكتروني على أحدث التقنيات العالمية الخاصة بمراقبة السجناء، ويرتبط آلياً بغرفة التحكم، ويحدد بدقة المحيط الذي يتحرك فيه الشخص المفرج عنه، إلى جانب رصد تحركاته بتقنية الترددات اللاسلكية أو نظام الأقمار الصناعية لتحديد المواقع (GPS).

ويوفر النظام الإلكتروني لسلطات الأمن والجهات الأخرى ذات العلاقة، تقارير فورية عند الطلب، كما يحقق نتائج متعددة للمحكوم عليه، من حيث الخروج في أوقات محددة أو حتى منعه من الخروج من المنزل أو المدينة التي يتخذها سكناً، ويهدف إلى تمكين الأحداث والنساء المحكوم عليهم وأرباب الأسر التي ليس لها عائل من قضاء حاجاتهم الأساسية، كما يهدف إلى تخفيف عدد السجناء في الإصلاحيات.

(٩) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.johienah.com>

(١٠) انظر مقال: "السعودية تطبق السوار الإلكتروني للسجناء خارج الإصلاحيات"، المنشور بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١١ على الموقع الإلكتروني لجريدة العرب القطرية:

<http://www.alarab.qa/mobile/details.php?issueId=1408&artid=156012>

ولم يقتصر الأمر في المملكة العربية السعودية على تطبيق السوار الإلكتروني في المجال الجنائي والأمني فحسب، وإنما امتد الأمر إلى قطاعات أخرى من الدولة، نذكر منها قطاع الصحة، حيث استخدمت المملكة السوار الإلكتروني كوسيلة لحماية المواليد الجدد من الاختطاف أو التبديل، وهناك اتجاه في المملكة نحو تعميم هذا المشروع على جميع المستشفيات الحكومية فيها^(١١).

الفرع الثاني

نشأة نظام المراقبة الإلكترونية في فرنسا

١٣ - جهود إقرار نظام المراقبة الإلكترونية تشريعياً في فرنسا: يرجع الفضل في ظهور نظام المراقبة الإلكترونية في فرنسا إلى الجهود الفقهية التي نادت بتطوير النظام العقابي في فرنسا، ويمكن التمييز بين هذه الجهود إلى موقفين رئيسيين: (الأول) لم يكلل بالنجاح، (والثاني) كلل بالنجاح، وذلك على النحو التالي:

١٤ - تقرير بونيمزون: تم في عام ١٩٩٠ تشكيل لجنة لدراسة تطوير الخدمات العقابية في فرنسا برئاسة السيد Bonnemaison، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها المسمى باسم رئيسها نسبة إلى رئيسها وزير العدل، وقد تضمن هذا التقرير اقتراحاً يتعلق بتبني نظام المراقبة الإلكترونية كأحدى وسائل علاج مشكلة زيادة أعداد السجناء في المؤسسات العقابية الفرنسية، إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض آنذاك^(١٢)، وقد صدر بعد ذلك قانون ٦ يناير ١٩٩٥ المتعلق بقطاع العدالة الذي أكد أنه للوقاية من ظاهرة العود يجب ألا تقوم السياسة الجنائية على تنفيذ العقوبة السالبة للحرية في المؤسسات العقابية فقط.

١٥ - تقرير كابانيل: تمت مناقشة موضوع إقرار نظام المراقبة الإلكترونية مرة ثانية من خلال الاقتراح الذي تبناه السيناتور Guy Cabanel عبر تقريره المقدم إلى رئيس مجلس الوزراء حول أفضل الوسائل للوقاية من العود، حيث كانت المراقبة الإلكترونية

(١١) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.johienah.com>

(12) BONNEMAISON (G.) : la modernisation du service public pénitentiaire, op. cit, p.34.

حجر الزاوية في عشرين مقترحاً مقدماً لمكافحة هذه الظاهرة.

وقد أكد السيناتور رغبته - في أثناء مناقشة مشروع قانون حول الحبس الاحتياطي - في أن يكون نظام المراقبة الإلكترونية بديلاً عن الحبس الاحتياطي، ولكن الجمعية الوطنية رفضت هذا الاقتراح. وقد عاود السيناتور Cabanel المحاولة مرة ثانية في عام ١٩٩٦، وخاض المعركة من جديد لتبني نظام المراقبة الإلكترونية كأسلوب لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية، إلى أن قبل البرلمان الفرنسي أخيراً صيغة مستوحاة من الأسلوب السويدي وكرسها من خلال قانون ١٩ ديسمبر ١٩٩٧، وأكمل عبر قانون ١٥ يونيو ٢٠٠٠، وأخذ مكانه في المواد (٤٢٣-١٧ إلى ٧٢٣-١٣) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي^(١٣)، وبذلك أصبح السوار الإلكتروني أسلوباً لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية بطريقة هي أقرب لتقييد الحرية.

١٦- التطور التشريعي لنظام المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي :

تم إقرار إجراء المراقبة الإلكترونية تشريعياً - كما سبق أن أشرنا - عام ١٩٩٧ بمقتضى القانون الصادر ١٩ ديسمبر ١٩٩٧. ثم تم تعديل أحكامه بمقتضى القانون الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠، وأخذ مكانه في المواد (٤٢٣-١٧ إلى ٧٢٣-١٣) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي. وقد صدر المرسوم رقم (٢٠٠٢-٤٧٩) بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٠٢ المتضمن أحكام الوضع قيد التطبيق لنظام المراقبة الإلكترونية وأخذ مكانه في المواد (٥٧-١٠ - ٥٧-٢٢) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي - القسم التنظيمي - مراسيم مجلس الدولة، وقد عدلت هذه الأحكام بموجب المرسوم رقم (٢٠٠٢ - ٤٧٩) الصادر في ٤ أبريل ٢٠٠٢، والرسوم رقم (٢٠٠٤-٢٤٣) الصادر في ١٧ مارس ٢٠٠٤، ثم بعد ذلك صدر القانون رقم (٢٠٠٥-١٥٤٩) الخاص بمكافحة العود الجنائي في ١٢/١٢/٢٠٠٥ والذي تبنى تطبيق صورة المراقبة

(13) CONTE (P.) ET MAISTRE DU CHAMPON (P.), Droit pénal général, Droit pénal général, 5ed, Armand Colin, 2000, No. 618.

الإلكترونية المتحركة، والذي عدل بعد ذلك بالقانون رقم (١١٣٠-٢٠٠٨) الصادر في ٤/١١/٢٠٠٨، ثم بالقانون رقم (٢٤٢-٢٠١٠) الصادر في ١٠/٣/٢٠١٠.

١٧- التجارب الأولية لتطبيق نظام المراقبة الإلكترونية في فرنسا:

تم تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية أول مرة في فرنسا بصورة تجريبية في أكتوبر ٢٠٠٠، حيث طبق في أربع مؤسسات عقابية^(١٤)، ثم تم التوسع في التجربة لتشمل تسع مؤسسات عقابية في أكتوبر ٢٠٠٢، حيث استفاد من تطبيق هذا النظام في ذلك الوقت (٣٩٣) محكوماً عليه، ونظراً لما حققه هذا النظام من نتائج طيبة، فقد نص القانون الصادر في ٩/٩/٢٠٠٢ بشأن توجيّه وتنظيم العدالة على تعميمه تدريجياً على مدار ثلاث سنوات^(١٥)، وقد استفاد من هذا النظام في البداية (٤٠٠) محكوم عليه، إلى أن وصل عدد المستفيدين من هذا النظام (٣٠٠٠) محكوم عليه في عام ٢٠٠٦، وقد تم بعد ذلك تعديل أحكام هذا النظام بالقانون رقم ٩/٣/٢٠٠٤، ثم بالقانون رقم (١٥٤٩-٢٠٠٥) الذي تبنى تطبيق المراقبة الإلكترونية المتحركة، والتي كان أول تطبيق لها بصورة تجريبية في أول أغسطس ٢٠٠٦، وقد توسع بعد ذلك تطبيق المراقبة الإلكترونية حتى بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام في يناير ٢٠١٠ (٥٧٦٧) محكوماً عليه، ليصبح عدد المستفيدين من تطبيق هذا النظام خلال عشر سنوات منذ تطبيق هذا النظام وحتى أوائل عام ٢٠١٠ (١٦٧١٥) شخصاً^(١٦).

المطلب الثاني

أسباب ظهور نظام المراقبة الإلكترونية

١٨- تمهيد: تتمثل أبرز أسباب ظهور نظام المراقبة الإلكترونية في نظام العدالة الجنائية هو التطور التكنولوجي الذي أمكن تطويعه في خدمة العدالة الجنائية، فضلاً

(14) Bulletin officiel du ministère de la justice, no. 79, Sept, 2000.

(15) LEVY (R.) ET PITOUN (A.) : L'expérimentation du placement sous surveillance électronique en France et ses enseignements, Deviance et société, vol.28, avr02004, p.423 et ss.

(16) L'administration pénitentiaire en chiffres-Janvier 2011,

http://www.justice.gouv.fr/art_pix/chiffres_cles_2010.pdf.

[د. رامي متولي القاضي]

عن مشكلة وأزمة العدالة الجنائية، وبصفة خاصة أزمة السجون ومثالب العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، وفيما يأتي نستعرض هذه الأسباب بالتفصيل الآتي:

الفرع الأول

التطور التكنولوجي في مجال العدالة الجنائية

١٩ - أطر استخدام التقنية الحديثة في مجال العدالة الجنائية:

ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تطوير مناحي الحياة كافة، وقد تأثرت لهذه التطورات كل من الجريمة والعدالة الجنائية، فلاشك في أن الجريمة تطورت بشكل كبير بفضل التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي أصبح من الممكن أن ترتكب جريمة في دولة، ويوجد فاعلها في دولة أخرى كما هي الحال في الجرائم المعلوماتية. وقد استفاد نظام العدالة الجنائية من هذه التطورات التكنولوجية في تطوير أساليب كشف وتحقيق الجرائم الجنائية ومعاملة المحكوم عليهم^(١٧)، بل وأحياناً في ضبط هذه الجرائم، فلاشك في أن استخدام الرادارات لضبط جرائم المرور، فضلاً عن استخدام كاميرات المراقبة والإشارات الإلكترونية لتسيير الطرق ومراقبتها.

فضلاً عن استخدام أجهزة الكشف عن المعادن، والأشعة تحت الحمراء في مجال تأمين المنشآت، واستخدام التليسكوب الإلكتروني، وتقنية البصمة الوراثية DNA والبصمة البايومترية وبصمة الصوت في كشف ملابس الجرائم والتعرف على الجناة. وقد أثمرت التقنيات الحديثة في إمكانية تحديد موقع الأشخاص، ومتابعتهم إلكترونياً، وهو ما أمكن استثماره في مجال مراقبة الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية كإجراء بديل عن إيداعهم بالمؤسسات العقابية، وهو ما يعرف بالمراقبة الإلكترونية أو السوار الإلكتروني.

(١٧) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ٤.

الفرع الثاني

أزمة العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة

٢٠- تمهيد: تتمثل أزمة العدالة الجنائية التي تعاني منها العديد من التشريعات المقارنة في صعوبة تحقيق أغراض النظام الجنائي التي تؤسس على فكرة العقوبة، فالعقوبات الآن لم تصبح مُلائمة لتحقيق الردع العام والخاص، فهي في الغالب تكون قصيرة المدة. ويؤسس القانون الجنائي على فكرة تحقيق الضبط الاجتماعي عن طريق العقوبات السالبة للحرية، والتي تسعى إلى تحقيق أغراض محددة؛ تتمثل في تحقيق الردع العام والخاص وتحقيق العدالة، فالعقوبة تسعى - من خلال ما تحققه من إيلام الجناة - إلى إنذار الكافة بمغبة ارتكاب الجريمة؛ وهو ما يؤدي إلى إضعاف العوامل الإجرامية الكامنة لديهم، ويحقق تخويفهم من مخالفة القانون الجنائي وارتكاب الجرائم؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق فكرة الردع العام^(١٨).

بينما يقصد بالردع الخاص، الأثر الذي تحققه العقوبة لدى المحكوم عليه ويؤدي إلى القضاء على خطورته الإجرامية والحيلولة دون تكراره للسلوك الإجرامي، وهو ما يتم من خلال إصلاح الجاني من خلال البرامج التأهيلية وتغيير القيم الفاسدة في ذهنه أو محاولة تهذيبها بما يتلاءم مع قيم المجتمع^(١٩). وأخيراً تسعى العقوبة إلى تحقيق العدالة من خلال مُحاسبة الجاني على فعله الإجرامي، فتطبيق العقوبة يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي الذي أهدرته الجريمة، كما أنه يؤدي إلى علاج الشعور بالظلم لدى المجني عليه الناجم عن وقوع الجريمة من خلال تكفير الجاني عن جرمه وجبر ضرر المجني عليه^(٢٠).

٢١- ماهية العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة:

أظهر التطبيق العملي عجز النظام الجنائي عن تحقيق أغراض العقوبة؛ فغالبية

(١٨) د. محمود نجيب حسني: علم الإجرام، ط ٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٠١؛ د. عمر سالم، مرجع سابق، ص ٧٤.

(١٩) د. محمود نجيب حسني: علم الإجرام، مرجع سابق، ص ٩٤ وما بعدها؛ د. أحمد عوض بلال، علم العقاب (النظرية العامة والتطبيقات)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١١٧؛ د. عمر سالم، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢٠) د. محمود نجيب حسني: مرجع سابق، ص ٦٧؛ د. أحمد عوض بلال، مرجع سابق، ص ١٠٠؛ د. عمر سالم، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.

[د. رامي متولي القاضي]

الجرائم يتم التعامل معها عقابياً من خلال العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، والتي أثبت الواقع العملي آثارها السلبية على نظام العدالة الجنائية. ويرجع ظهور العقوبات القصيرة المدة إلى اتجاه المشرع الجنائي نحو تجريم الأفعال ذات الخطورة الإجرامية البسيطة، وتقرير هذه العقوبات لها، إلى جانب اتجاه بعض القضاة - نظراً لعدم وجود بدائل أخرى للعقوبة - إلى الأخذ بها عن طريق اللجوء إلى تطبيق الحد الأدنى للعقوبة، والذي يكون في الغالب عقوبة قصيرة المدة.

وقد اختلف الفقه الجنائي حول مسألة تحديد مدة الحبس قصير المدة، فهناك من ذهب إلى أن الحبس قصير المدة لا تزيد مدته عن ثلاثة أشهر، وهناك من ذهب إلى أن مدته لا تتجاوز ستة شهور، بينما يرى جانب ثالث - وهو ما نرجحه - أن مدته لا تزيد عن سنة واحدة^(٢١).

وتُعاني العديد من دول العالم من هذه المشكلة، والتي تُعد أحد الأسباب الرئيسية في ازدحام السجون، وقد أشارت الإحصائيات المقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في لندن سنة ١٩٦٠، أن نسبة كبيرة من المسجونين في أغلب دول العالم كانوا من المحكوم عليهم بالسجن لمدة قصيرة أقل من عام، وأن نسبة أحكام الإدانة بعقوبة أقل من ستة أشهر بلغت (٨٠٪) في بلجيكا ويوغوسلافيا، (٨٤٪) في الهند، (٨٥٪) في سويسرا، (٩٠٪) في جنوب أفريقيا^(٢٢). وقد بلغت نسبة المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة في مصر (٦٥، ٧٠٪) في عام ١٩٩٠، وفي بريطانيا بلغت هذه النسبة (٩٢٪) في عام ١٩٩٦^(٢٣).

(٢١) انظر في الرأي الأول: تقرير اللجنة الدولية الجنائية والعقابية مشار إليه د. طارق عبد الوهاب سليم، المدخل في علم العقاب الحديث، ط١، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ٢٥٠، وانظر في الرأي الثاني: د. أحمد الألفي: "الحبس قصير المدة"، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٧٠ وما بعدها؛ د. سمير محمد الجتزوري، مرجع سابق، ص ٣ وما بعدها؛ وانظر في الرأي الثالث د. فوزية عبد الستار، مبادئ علم العقاب، مرجع سابق، ص ٣٤ د. حسنين عبيد الوجيز في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، ١٩٨٧، ص ٢١٣.

(٢٢) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد: النظرية العامة للظروف المخففة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، رقم ١٧٤، ص ٣٣١ د. محمد أبو العلا عقيدة، أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارنة بالنظام العقابي الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٨٢.

(٢٣) انظر: الدراسة الصادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المعدة بمعرفة د. عطية مهنا عن السجون في مصر، والمشار إليها في جريدة أخبار الحوادث، بتاريخ ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٥؛ ولزيد من التفصيل د. فوزية عبد الستار: "مبادئ علم العقاب"، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص ٣٤.

٢٢- مثالب العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة:

اهتم الفقه الجنائي بدراسة جدوى العقوبات قصيرة المدة، وقد ذهب غالبية الفقه الجنائي^(٢٤) إلى عدم فاعلية العقوبات قصيرة المدة في تحقيق الردع العام والخاص كأغراض للعقوبة، فضلاً عن الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق هذه العقوبة بالنسبة للمحكوم عليه وأسرته والمجتمع.

٢٣- (أ) قصور العقوبة القصيرة المدة في تحقيق أغراض العقوبة: تهدف العقوبات الجنائية إلى تحقيق أغراض معينة هي الردع العام والردع الخاص وتحقيق العدالة، إلا أن الفقه الجنائي ينتقد العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة لعدم تحقيقها هذه الأغراض، فقصر مدة الحبس تجعله ضعيف الأثر في تخويف العامة من ارتكاب الجرائم؛ وبالتالي لا يؤدي إلى تحقيق الردع العام، كما أن قصر المدة لا يسمح لأجهزة التنفيذ العقابي بتنفيذ برامج إصلاح المحكوم عليهم، ويُفقد المحكوم عليهم رهبة العقوبة؛ وهو ما لا يؤدي إلى تحقيق الردع الخاص^(٢٥). أضف إلى ذلك أن قصر مدة العقوبة لا يؤدي إلى شعور المجني عليه بتحقيق العدالة التي كان يتغياها.

٢٤- (ب) الآثار السلبية بالنسبة للمحكوم عليه: يترتب على العقوبات قصيرة المدة العديد من الآثار السلبية بالنسبة للمُتهم وأسرته والمجتمع، فالمحكوم عليه يفقد عمله، ويترك أسرته، ويوضع في المؤسسات العقابية، ويتعرض للعزلة الاجتماعية والصدمات النفسية والحرمان الاجتماعي والجنسي، فضلاً عن وصمه بوصمة الإدانة، وكذا مُحاطة مُعتادي الإجرام، كما أن المحكوم عليه قد يواجه برد فعل اجتماعي، يتمثل في عدم قبوله من جانب المجتمع عقب خروجه من السجن، وهو ما يؤدي إلى فشله في الاندماج داخل المجتمع، فإذا فشل في هذا الاندماج الاجتماعي بعد الإفراج عنه، فإنه

(٢٤) د. محمود نجيب حسني: "شرح قانون العقوبات - القسم العام"، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص ٨٥٩؛ د. حسنين إبراهيم صالح عبيد: النظرية العامة للظروف المخففة، مرجع سابق، ص ٣٣٧ وما بعدها؛ د. أحمد عوض بلال: "النظرية العامة للجرائم الجنائية"، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ٥٠٧؛ د. محمد أبو العلا عقيدة، أصول علم العقاب، ص ١٨١-١٨٥؛ د. طارق عبد الوهاب سليم، مرجع سابق، ص ٢٤٧-٢٦٣.
(٢٥) د. محمد أبو العلا عقيدة، أصول علم العقاب، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٣؛ د. طارق عبد الوهاب سليم، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

قد يفكر في العودة للجريمة مرة أخرى^(٢٦).

٢٥- (ج) الآثار السلبية بالنسبة لأسرة المحكوم عليه والمجتمع: يؤثر إيداع المحكوم عليه في المؤسسات العقابية على أسرة المحكوم عليه، بل وعلى المجتمع بأكمله، فالمجتمع يخسر جهد أحد أشخاص قوته العاملة، ويتحمل تكاليف إيداعه في المؤسسات العقابية، والأسرة توصم بوصمة الإدانة، بالإضافة إلى فقدانها لعائلتها الوحيد، أضف إلى ذلك عدم القبول الاجتماعي الواقع عليهم لوجود عائلهم في السجن؛ الأمر الذي قد يكون دافعاً لأفرادها للجوء إلى سبيل الجريمة لتوفير المال^(٢٧).

كما اختلف موقف الفقه الجنائي^(٢٨) من العقوبات قصيرة المدة بين اتجاهاين (الأول) يرى التضييق من نطاق تطبيق الحبس قصير المدة، (والثاني) يرى ضرورة إلغاء عقوبة الحبس قصير المدة، واستبدالها بعدة بدائل منها نظام وقف التنفيذ والاختبار القضائي، والمراقبة الإلكترونية، والغرامة والعمل للمنفعة العامة، وهو ذات الموقف الذي أخذت به توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني والخامس اللذين عقدا في لندن عام ١٩٦٠، وفي جنيف عام ١٩٧٥. فقد أوصى مؤتمر لندن كافة الدول بالعمل على ألا يحكم قضاتها الجنائيون - قدر المستطاع - بعقوبة قصيرة المدة، وأن يحلوا محلها: وقف التنفيذ، أو الاختبار القضائي، أو الغرامة، أو العمل في ظل نظام من الحرية المشروطة، أو الإيداع إذا اقتضى الحال في جناح من السجن منفصل عن مكان وجود باقي المسجونين، وإما الإيداع في مؤسسة مفتوحة. كما أوصى مؤتمر جنيف بضرورة البحث عن بدائل للحبس تطبق كجزاء للجنة في المجتمع الحر.

(٢٦) د. محمود نجيب حسني، علم العقاب، مرجع سابق، ص ٥٣٣، د. حسنين عبيد: الوجيز في علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص ٢١٦.
(٢٧) د. محمود نجيب حسني، علم العقاب، مرجع سابق، ص ٥٣٣، د. حسنين عبيد: الحبس قصير المدة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، بند ١٧٩، ص ١٨ وما بعدها.
(٢٨) د. حسنين عبيد، النظرية العامة للظروف المخففة، مرجع سابق، ص ٣٤٣؛ د. سليمان عبد المنعم: أصول علم الجزاء الجنائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ١١٨ وما بعدها؛ د. عمر سالم، ملامح جديدة لنظام وقف التنفيذ في القانون الجنائي، مرجع سابق، ص ١٩.

الفرع الثالث

أزمة السجون^(٢٩)

٢٦- تمهيد: يشير الفقه الجنائي إلى أن نظام العدالة الجنائية قد واجه العديد من الصعوبات، وبصفة خاصة في السجون بسبب زيادة أعداد المحكوم عليهم وازدحام السجون، فضلاً عن بيئة السجن الفاسدة التي لا تمكن الإدارة العقابية من تنفيذ البرامج الإصلاحية، وبالتالي الفشل في إصلاح وتأهيل المحكوم عليهم، وبالتالي عودتهم لارتكاب الجرائم.

٢٧- (أولاً) ازدحام السجون وصعوبة تحقيق دورها الإصلاحي:

تُعرف السجون بالأمكان التي حددها القانون لتنفيذ العقوبات الجنائية، وهي تختص بمهمة تحقيق التأهيل والاندماج الاجتماعي للمحكوم عليهم بغية عودتهم للمجتمع أشخاصاً أسوياء. إلا أن الواقع العملي قد أثبت صعوبة تحقيق هذا الدور، فقد أصبحت السجون أحد مسببات زيادة الخطورة الإجرامية للمحكوم عليهم بسبب تكديس أعداد المحكوم عليهم، وهو الأمر الذي انعكس على قدرة الأجهزة العقابية في تصنيف المحكوم عليهم وصعوبة تنفيذ البرامج الإصلاحية لهم. فالسجون في الغالب تُفسد المجرمين بالصدفة والمبتدئين - بدلاً من إصلاحهم - بسبب مُحالطتهم للمُجرمين الخطرين، وهو ما دعا جانباً من الفقه الجنائي^(٣٠) إلى التشكيك في قيمة العقوبات التي تنفذ في السجون كجزاء، والاتجاه نحو المناداة باستبدالها ببدايل أخرى، تُجنب المحكوم عليه العيش في بيئة السجن، وتؤهله بشكل يضمن عدم عودته للجريمة.

وقد اتجه الفقه الجنائي نحو المناداة إلى الأخذ ببدايل لتنفيذ العقوبات الجنائية في السجون؛ نذكر منها سياسة الحد من التجريم Décriminalisation من خلال إلغاء التجريم في بعض الأفعال، وسياسة الحد من العقاب Dépénalisation من خلال

(٢٩) جعل الله تعالى العقوبات الشرعية بدنية، ولم يذكر السجن من بينها، لأنه عز وجل الأعلم بما يصلح شؤون عباده.
(30) PRADEL (J.): Droit pénal général, éd. CUJAS, Paris, 2001, P.519.

[د. رامي متولي القاضي]

استبعاد عقوبة الحبس في بعض الجرائم، والتحول عن الخصومة الجنائية Déjudiciarisation من خلال اللجوء إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للقيام بمهمة إصلاح المجرمين بدلاً عن المؤسسات العقابية وإيداع مدمني المخدرات والكحوليات في مصحات علاجية بدلاً عن السجون^(٣١).

وقد اتجهت العديد من التشريعات المقارنة إلى الأخذ بأنظمة بديلة عن تنفيذ العقوبات بالسجون؛ نذكر منها الغرامة؛ الاختبار القضائي؛ المراقبة الإلكترونية؛ والعمل للمنفعة العامة. ويؤكد البعض^(٣٢) على الآثار السلبية للسجون على المحكوم عليهم من خلال الإشارة إلى إحدى الدراسات التي أثبتت أن السجون كانت سبباً في تحول المجرمين المبتدئين إلى مجرمين مُحترفين للجريمة؛ فقد لوحظ أن (٢٩٪) من المحكوم عليهم في جرائم أخلاقية تحولوا إلى مُرتكبي جرائم سرقة، ومن هؤلاء نسبة أخرى (٢٩٪) تحولوا إلى جرائم المخدرات، وأن (٤٠٪) من مُرتكبي جرائم القتل تحولوا إلى السرقة.

ويعاني العديد من التشريعات من مشكلة تكدس السجون؛ وهو الأمر الذي يؤثر سلباً في تنفيذ البرامج التأهيلية للمحكوم عليهم. وترجع ظاهرة ازدحام السجون - كما سبق أن أشرنا - إلى زيادة أعداد المحكوم عليهم، نتيجة توسع المشرع في استخدام العقوبة في تجريم الأنماط الإجرامية المُستحدثة، بالإضافة إلى إيداع الأشخاص المحبوسين احتياطياً على ذمة القضايا بالسجون.

ففي فرنسا، بلغ عدد المسجونين في بداية عام ٢٠٠٧ (٤٠٢, ٥٨) ألف سجين، بعد أن كان هذا العدد في بداية عام ٢٠٠٠ (٤٤١, ٥١) ألف سجين^(٣٣)، وفي عام ١٩٩٩

(٣١) انظر: د. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٤٤٥؛ د. محمد سامي الشوا، ظاهرة الحد من العقاب، مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة بالقاهرة، العدد (٢٠) - يوليو ٢٠٠١، ص ١٨٥ وما بعدها؛ د. عمر سالم، نحو تيسير الإجراءات، مرجع سابق، ص ٩٢ وما بعدها؛ د. أمين مصطفى محمد السيد، الحد من العقاب في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٤١ وما بعدها؛ د. محمد حكيم حسين الحكيم، مرجع سابق، ص ٦٣ وما بعدها. ومن الفقه الفرنسي، انظر:

DELMAS MARTY (M.): Les grands systèmes de politique criminelle, PUF, 1992, P. 288 et s;

VERIN (J.): Chronique de criminologie, Rév. Sc. Crim., 1982, P. 171 à P. 183

(٣٢) د. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، التدابير المجتمعية كبداية للعقوبات السالبة للحرية، ط ١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٦٨؛ د. أحمد محمد براك، العقوبة الرضائية، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣٣) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٥٢, ٧٥٨) ألف سجين في حين أن سعة هذه السجون (٣٢, ٥٠٠) مسجون؛ أي ما يقارب ضعف سعة السجون. أما في مصر، فتؤكد الدراسات أن نسبة المحبوسين احتياطياً بلغت (١, ١٥٪) من إجمالي المسجونين في عام ١٩٩٠، وفي فرنسا بلغت هذه النسبة (٤, ٣٢٪) من إجمالي المسجونين في عام ١٩٨٠^(٣٤).

وقد تناول هذه المشكلة مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في ميلانو بإيطاليا عام ١٩٨٥، والذي أوصى بضرورة تخفيض أعداد المسجونين، والتأكيد على ضرورة مراعاة طبيعة الجريمة وخطورتها، وجواز استبدال عقوبة السجن بعقوبات أقل في حالة الجرائم الصغرى^(٣٥).

ويرجع البعض^(٣٦) ازدهار السجون في بعض الدول كالولايات المتحدة إلى التشديد في العقوبات الجنائية وإطالة مدة العقوبات المقيدة للحرية، وهو ما أدى إلى تضاعف أعداد المسجونين بالسجون الأمريكية ثلاث مرات، وبنسبة (١٦٨٪) خلال الثمانينات، ففي عام ١٩٩٤ تجاوز أعداد المسجونين بالسجن الفيدرالي وسجون الولايات المتحدة مليون شخص، وهو الأمر الذي لم تعالجه عملية إنشاء سجون جديدة في الولايات المتحدة.

ولاشك أن المراقبة الإلكترونية، بما تقرره من السماح للمحكوم عليه بتنفيذ العقوبة خارج السجن، تساعد في علاج مشكلة اكتظاظ السجون، عن طريق ما توفره من وسيلة لمنع تفاقم أعداد المحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة^(٣٧).

٢٨ - (ثانياً) - زيادة نسب العود في أوساط المسجونين:

أشارت الدراسات إلى وجود علاقة بين العود، والذي يقصد به تكرار الجريمة، وبين وضع المحكوم عليهم في المؤسسات العقابية؛ إذ أشارت هذه الدراسات إلى ارتفاع نسب

(٣٤) د. عطية مهنا، السجون في مصر، دراسة صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومشار إليها في جريدة أخبار الحوادث، بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٥؛ د. عمر سالم: المراقبة الإلكترونية - مراجعة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

(٣٥) انظر: مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في ميلانو بإيطاليا عام ١٩٨٥، التوصية رقم (١٦).

(36) BONAFAE-SCHMITT (J-P): La médiation pénale en France et aux Etats-Unis, L.G.D.J., 1998, P.104.

(٣٧) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١٧٢.

[د. رامي متولي القاضي]

العود إلى الجريمة في أوساط المحكوم عليهم الذين نفذوا عقوبات سالبة للحرية في السجون نظراً لما يترتب على هذا الوضع من مخالطة المجرمين المبتدئين للمجرمين المحترفين، وهو مآدى للبعض^(٣٨) للقول بأن الوقاية من ظاهرة العود تكون بالبعد عن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في المؤسسات العقابية. ناهيك عن أن إحدى الدراسات الأمريكية أشارت إلى أن الوضع في المؤسسات العقابية لا يؤدي إلى الحد من العود للجريمة، فقد أثبتت هذه الدراسة أن نسبة حالات العود إلى الجريمة في عام ١٩٨٣ بلغت (٤١٪) من بين (١٠٨, ٠٠٠) مسجون بالولايات المتحدة خلال ثلاث سنوات^(٣٩).

ومن الجدير بالذكر أن الدراسات التي أجريت عن الخاضعين للمراقبة الإلكترونية أثبتت أن ميلهم للعودة للجريمة كان بنسبة قليلة للغاية، فقد أشارت التقديرات أنه خلال مدة ثلاث سنوات في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أكتوبر ٢٠٠٣، كان عدد العائدين ممن خضعوا لآلية المراقبة الإلكترونية (١٥) فرداً من إجمالي (١١٣٦) فرد خضعوا للمراقبة خلال نفس الفترة^(٤٠).

٢٩- (ثالثاً) ارتفاع نفقات السجون:

وقد أشار جانب من الفقه الفرنسي^(٤١) إلى أن اللجوء إلى بدائل السجون ومنها المراقبة الإلكترونية من شأنه معالجة أزمة السجون من عدة جوانب، أولها تخفيف أعداد المسجونين، وهو ما يحقق تقديم رعاية وتأهيل أفضل للمسجونين، كما أن من شأن اللجوء إلى هذه البدائل ومنها المراقبة الإلكترونية الحد من النفقات المالية الكبيرة اللازمة لإنشاء سجون جديدة لتستوعب أعداد المسجونين المتزايدة، حيث يمكن من خلال هذه البدائل الحفاظ على السعة المناسبة للسجون وتوفير نفقات إنشاء السجون الجديدة لتطوير السجون القائمة وتحسين الخدمات المقدمة فيها.

(٣٨) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٥١.

(39) BONAFA-SCHMITT (J-P): La médiation pénal Op: Cit., P.104.

(٤٠) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(41) FROMENT (J-C) : La surveillance électronique à domicile : une nouvelle économie du punir, Les cahiers de la sécurité intérieure, 1998, no.34, p.149.

ومن ناحية ثانية أشارت التقارير والدراسات^(٤٢) التي أجريت في فرنسا إلى أن التوسع في تطبيق المراقبة الإلكترونية يمكن أن يساعد في توفير النفقات المالية التي تدفعها الدولة لإدارة السجون، حيث تقدر التكلفة اليومية لوضع المحكوم عليه قيد المراقبة الإلكترونية المتحركة (١٠) يورو مقابل مبلغ (٦٠) يورو هي قيمة التكلفة اليومية لإيداع محكوم عليه داخل السجن؛ أي أن تكلفة تطبيق المراقبة الإلكترونية تقدر بسدس تكلفة تنفيذ العقوبات بالسجون، بينما تقدر تكلفة المراقبة الإلكترونية في أسبانيا (٦) يورو يومياً^(٤٣)، وهو ما سوف ينعكس بالإيجاب على توفير الموارد المالية اللازمة لتحسين الخدمات التي تقدم في السجون.

المبحث الثاني

ماهية نظام المراقبة الإلكترونية

٣٠- تمهيد: يقتضي التعريف بنظام المراقبة الإلكترونية التطرق إلى تعريفها، وبيان عناصرها، وذلك في مطلبين على التفصيل الآتي:

المطلب الأول

التعريف بنظام المراقبة الإلكترونية وعناصرها

٣١- تعدد مصطلحات المراقبة الإلكترونية^(٤٤):

نود في البداية أن نشير إلى تعدد المصطلحات التي استخدمها الفقه الجنائي المقارن للإشارة إلى مفهوم المراقبة الإلكترونية، ومنها الوضع قيد المراقبة الإلكترونية La placement sous surveillance électronique، والسوار الإلكتروني La bracelet électronique، والحبس المنزلي Home Arrest، والإقامة الجبرية مع المراقبة الإلكترونية L'assignation à domicile sous surveillance électronique، ويلاحظ أن هذه المصطلحات على الرغم من اختلافها إلا أنها تشير إلى مفهوم واحد، وهو المراقبة الإلكترونية.

(42) FENECH (G.): Le placement sous surveillance électronique mobile, Rapport présenté au premier ministre, avril 2005, p.30.

(٤٣) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(٤٤) تعرف المراقبة الإلكترونية باللغة الفرنسية بـ Surveillance électronique، بينما تعرف باللغة الإنجليزية بـ Electronic Surveillance or Electronic Monitoring.

٣٢- التعريف الفقهي للمراقبة الإلكترونية:

تجدر الإشارة إلى خلو التشريعات الجنائية المقارنة التي أخذت بنظام المراقبة الإلكترونية من تعريفها للمقصود بالمراقبة الإلكترونية؛ الأمر الذي عمل عليه الفقه الجنائي، حيث ذهب جانب من الفقه الجنائي المقارن إلى تعريف المراقبة الإلكترونية بأنها: "استخدام وسائط إلكترونية للتأكد من وجود الخاضع لها خلال فترة محددة في المكان والزمان السابق للاتفاق عليهما بين هذا الأخير والسلطة القضائية الآمرة بها"^(٤٥)، بينما ذهب جانب آخر^(٤٦) إلى تعريف المراقبة الإلكترونية بأنها: "نظاماً إلكترونياً للمراقبة عن بعد، بموجبه يمكن التأكد من وجود أو غياب شخص عن المكان المخصص لإقامته بموجب حكم قضائي، حيث يسمح للمحكوم عليه بالبقاء في منزله، لكن تحركاته محدودة ومراقبة بمساعدة جهاز مثبت في معصمه أو في أسفل قدمه"، وذهب جانب ثالث^(٤٧) إلى تعريف المراقبة الإلكترونية بأنها: "إلزام المحكوم عليه بالإقامة في منزله، أو محل إقامته خلال ساعات محددة وبحيث يتم متابعة ذلك عن طريق المراقبة الإلكترونية".

٣٣- رأينا في تعريف المراقبة الإلكترونية:

ومع تقديرنا للتعريف السابق، فإننا من جانبنا نرى تعريف المراقبة الإلكترونية بأنها: "أحد البدائل الرضائية للعقوبات السالبة للحرية التي بمقتضاها يتم متابعة الشخص الخاضع لها - من خلال استخدام تقنيات حديثة - من قبل أجهزة إنفاذ القانون خارج السجن في أماكن وأوقات محددة سلفاً ومن خلال إخضاعه لمجموعة من الالتزامات والشروط، ويترتب على مخالفة هذه الالتزامات معاقبته بعقوبة سالبة للحرية".

(45) COUV RAT (P.): Une première approche de la loi du 19 decembre 1997 relative au placement sous surveillance électronique, Rev. Sc. Crim., 1998, P.374.

ومن الفقه الجنائي المصري: د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ٦-٧.

(٤٦) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٤٧) د. عدنان محمود محمد البرماوي: الوضع تحت مراقبة الشرطة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠٠٤، ص ٣٧٢.

٣٤- سمات المراقبة الإلكترونية: يتضح من التعريفات السابقة تميز نظام المراقبة الإلكترونية بعدة سمات خاصة، وذلك على النحو التالي:

٣٥- (أولاً) الطابع التقني: يتمثل أبرز سمات نظام المراقبة الإلكترونية في الطابع الفني والتقني الذي يتميز به إجراء المراقبة الإلكترونية، والذي يتطلب وجود أجهزة تقنية خاصة كأجهزة استقبال خاصة، وأجهزة تتبع، وفي بعض الأحيان أجهزة اتصال بالأقمار الصناعية.

٣٦- (ثانياً) الطابع المقيد للحرية: تمثل المراقبة الإلكترونية أحد تدابير تقييد حرية المحكوم عليهم، وهي بالتالي تصلح لأن تكون كبديل للعقوبات السالبة للحرية، من خلال إلزام الشخص الخاضع لها بعدم مباحة نطاق مكاني محدد أو من خلال متابعة من الأجهزة العقابية، وبالتالي فهي تنطوي على تقييد للحرية سواء أكان ذلك من خلال إلزام الشخص الخاضع لها منزله أو محل إقامته في عدد محدد من الساعات، وعليه فهي تتسم بصفة التحديد سواء من حيث المكان أو الزمان^(٤٨).

٣٧- (ثالثاً) الطابع الرضائي: يتسم تطبيق المراقبة الإلكترونية بطابع الرضائية من خلال ما يقرره القانون الفرنسي من جواز أن يطلب الشخص تطبيق المراقبة الإلكترونية كبديل عن عقوبة السجن، فضلاً عن ضرورة قبول الشخص الخاضع لإجراء المراقبة الإلكترونية، وكذا الأشخاص المحيطين به في السكن كأسرته، وكذا مالك العقار الذي ينفذ فيه المراقبة الإلكترونية، ومن جانب آخر فلا يجوز إلزام السلطة القضائية باللجوء لإجراء المراقبة القضائية.

٣٨- العناصر الفنية لإجراء المراقبة الإلكترونية:

يتطلب إجراء المراقبة الإلكترونية ضرورة توافر تقنيات فنية خاصة، حتى يمكن تطبيقها تتمثل في وجود السوار الإلكتروني، وأجهزة استقبال وتتبع، ومراكز مراقبة تضم أجهزة حواسيب آلية وأجهزة اتصالات، وذلك على النحو التالي:

(٤٨) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ٧.

٣٩- (أ) السوار الإلكتروني: وهو جهاز إرسال إلكتروني، يشبه ساعة يد كبيرة الحجم ومستطيلة الشكل، وذات لون أسود على غرار ساعات الغطس، وهذا الجهاز يتم وضعه في يد أو أسفل ساق الشخص محل تطبيق المراقبة الإلكترونية من خلال رباط مطاطي، ويلتزم الخاضع تحت المراقبة الإلكترونية بوضعه طوال الفترة الزمنية اليومية للإيداع تحت المراقبة الإلكترونية، ويقوم هذا الجهاز على إرسال إشارات كهرومغناطيسية خلال فترات زمنية محددة (كل ثلاثين ثانية) في محيط مسافة محددة (لا تزيد على خمسين متراً) يتم استقبالها عن طريق جهاز آخر للاستقبال، بالشكل الذي يمكن ضباط المراقبة من التأكد من تواجد هذا الشخص في المدى الجغرافي المحدد قضائياً في قرار الإيداع تحت المراقبة الإلكترونية^(٤٩). وفي حالة محاولة العبث بهذا الجهاز عن طريق الكسر أو الإتلاف، يقوم الجهاز بإرسال إشارات تحذيرية لضباط المراقبة^(٥٠)، بل إن هناك بعض الأنواع من الأساور الإلكترونية التي تعمل على إطلاق شحنة كهربائية، تستخدم لشل حركة الشخص ومنعه من محاولة العبث أو إتلاف السوار الإلكتروني، حيث يمكن بعد ذلك لرجال الشرطة التعامل مع الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية والقبض عليه واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. ويعمل السوار الإلكتروني من خلال بطاريات كهربائية تكفل استمرار عملها بشكل منتظم، وتتضمن منبهاً لحالات استنفاد الشحن والأعطال^(٥١).

ويُشار في هذا الصدد إلى استخدام بعض الدول التقنيات الحديثة في نظام المراقبة الإلكترونية من خلال استخدام أساور إلكترونية تعمل بنظام الـ (GPS)، من خلال نظام التحديد المكاني عبر الأقمار الصناعية، ويستخدم هذا النوع من الأساور الإلكترونية في نظام المراقبة الإلكترونية المتحركة، حيث تقوم هذه الأجهزة بتحديد

(٤٩) انظر المقال المنشور بعنوان: "دراسة تطالب بمراقبة المحوسين احتياطياً والمفرج عنهم إلكترونياً"، نقلاً عن د. أسامة حسنين عبيد، تحقيق أ/ ممدوح حسن، والمنشور بجريدة الشروق، بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٠، ص ٤.

(50) LAKES (G.): La surveillance électronique des délinquants et des prévenus in réflexions penologiques sur les sanctions et mesures appliquées dans la communauté conseil de coopération penologiques, Conseil de L'Europe, P.89.

(٥١) انظر: مقال دراسة تطالب بمراقبة المحوسين احتياطياً...، مرجع سابق.

موقع الأشخاص الخاضعين للمراقبة الإلكترونية، ويتسم هذا النظام بالمرونة؛ إذ يمكن هذا النظام انتقال الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية دون أن تقتصر - المراقبة الإلكترونية على المكان المحدد الكائن به أجهزة المراقبة.

٤٠ - (ب) جهاز الاستقبال أو صندوق الاستقبال: وهو جهاز إلكتروني مُستقبل يتم وضعه في محل إقامة الشخص الخاضع للإجراء أو في المكان المقرر تنفيذ المراقبة الإلكترونية فيه، ويتم ربط هذا الجهاز بخط تليفوني ثابت وبالدائرة الكهربائية لهذا المكان، لربطه بجهاز الكمبيوتر المركزي الخاص بالمراقبة^(٥٢)، وفي نظام المراقبة الإلكترونية المتحركة يثبت جهاز الاستقبال - وغالباً ما يكون في حجم التليفون المحمول - حول وسط المحكوم عليه^(٥٣).

ويقوم هذا الجهاز برصد الإشارات الواردة من جهاز الإرسال "السوار"، ثم يقوم بفك شفرتها وإعادة إرسالها عبر الخط التليفوني الثابت إلى جهاز حاسب آلي مركزي، وإرسال أي محاولات لإتلاف السوار أو تخريبه، وفي حالة خروج الخاضع للمراقبة عن الإطار الجغرافي المحدد له وفقاً لقرار القاضي، فإن جهاز الاستقبال يقوم تلقائياً بإرسال رسائل تحذيرية إلى الحاسب الآلي^(٥٤)، بينما في نظام المراقبة الإلكترونية المتحركة يعمل جهاز الاستقبال في إطار منظومة المراقبة عبر الأقمار الصناعية (GPS) التي يتم ربط مراكز المراقبة بها.

٤١ - (ج) مركز المراقبة (جهاز الحاسب الآلي المركزي): تستكمل منظمة المراقبة الإلكترونية من خلال وجود جهاز كمبيوتر مركزي لدى الإدارة العقابية، فضلاً عن أجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية اللازمة لحسن إدارة المراقبة الإلكترونية، ويختص جهاز الكمبيوتر المركزي بتلقي الإشارات والرسائل الواردة من صناديق الاستقبال في

(٥٢) انظر: مقال دراسة تطالب بمراقبة المحبوسين احتياطياً...، مرجع سابق.

(٥٣) د/ أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

(٥٤) د. عدنان محمود محمد البرماوي، مرجع سابق، ص ٣٧٢.

أماكن المراقبة المختلفة^(٥٥)، أو من أجهزة الأقمار الصناعية عبر نظام الـ (GPS).

٤٢- (رابعاً) التمييز بين المراقبة الإلكترونية والمراقبة التليفزيونية: تجدر الإشارة إلى التفرقة بين صورتين من المراقبة: (الأولى) المراقبة التليفزيونية، (والثانية) المراقبة الإلكترونية، حيث تعتمد الصورة الأولى على تمكين الأجهزة الأمنية من متابعة ومراقبة المواقع التي تقع في الأماكن العامة من خلال نشر مجموعة من الكاميرات التليفزيونية التي تعمل على نقل وبث حي للأحداث التي تقع في الأماكن المركبة فيها، حيث يتم العمل على متابعة الصور الحية التي تبثها هذه الكاميرات من خلال غرف مراقبة تليفزيونية، يعمل بها مجموعات من رجال الشرطة، والذين يقوموا بالتواصل مع الدوريات الأمنية المتواجدة بالشوارع والأماكن العامة للتجاوب مع الأحداث الأمنية. وتستخدم غالبية الدول تقنية المراقبة التليفزيونية في المطارات والمنافذ والمناطق الحدودية وفي مجال المرور والأمن العام، وتنتشر ممارسات هذه التقنية في الولايات المتحدة الأمريكية وغالبية الدول الأوروبية، بل هناك العديد من التجارب في الدول العربية للتوسع في استخدامها، وفي مصر- تستخدم الشرطة المصرية هذه التقنية المستحدثة وبشكل واضح في إدارة المنظومة المرورية وفي المطارات والمنافذ (البرية والبحرية) من خلال غرف عمليات المرور وغرف النجدة بمديريات الأمن (القاهرة والجيزة)... الخ.

ولاشك في أهمية المراقبة التليفزيونية في تحقيق وظيفة الشرطة الإدارية والقضائية من خلال تمكين رجال الشرطة من متابعة الأحداث والعمل على مواجهتها من خلال سرعة الوصول إلى المعلومات الخاصة بالجرائم والتعرف على مرتكبيها وأماكن تواجدهم والتعرف على وجهتهم، فضلاً عن توفير الدليل القانوني على ارتكاب الجريمة والتعرف على مرتكبيها، بالإضافة إلى تحقيق الردع العام ومنع وقوع الجرائم من خلال علم المواطنين بأن تصرفاتهم المخالفة للقانون تحت بصر ومتابعة من رجال الأمن.

(٥٥) انظر: مقال دراسة تطالب بمراقبة المحوسين احتياطياً...، مرجع سابق.

ومن ناحية ثانية، تجدر الإشارة إلى اختلاف هذه التقنية الحديثة عن تقنية المراقبة الإلكترونية، فغالباً ما تستخدم تقنية المراقبة التلفزيونية في الأماكن العامة كالمطارات والشوارع والميادين والمنافذ البرية والبحرية والنقاط الحدودية، نجد أن آلية السوار الإلكتروني غالباً ما تستخدم داخل المنازل والأماكن المغلقة، من خلال إعلام رجال المراقبة من تواجد الشخص بالمكان دون نقل صورة حية له ومراقبته داخل مسكنه، وبالتالي فإن التقنية الأخيرة أقل مساساً بحق الإنسان في الحفاظ على سرية.

ومن ناحية أخرى، غالباً ما تستخدم تقنية المراقبة التلفزيونية في أعمال الشرطة دون مطلب ذلك أمراً أو حكماً قضائياً، على خلاف المراقبة الإلكترونية التي غالباً ما يتطلب تطبيقها صدور حكم قضائي بتنفيذها، فضلاً عن خضوع ذلك لمراقبة القضاء.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للمراقبة الإلكترونية

٤٣ - تمهيد: اختلف الفقه الجنائي حول الطبيعة القانونية للمراقبة الإلكترونية ما بين اتجاهين: (الأول) يرى المراقبة الإلكترونية إجراءً احترازياً، (والثاني) يرى المراقبة الإلكترونية عقوبة جنائية، وفيما يأتي نستعرض هذين الرأيين على النحو التالي:

٤٤ - الاتجاه الأول - المراقبة الإلكترونية تدبيراً احترازياً: ذهب جانب من الفقه الجنائي إلى أن اعتبار المراقبة الإلكترونية من تدابير منع الجريمة، استناداً إلى نصوص القانون رقم (٢٠٠٥-١٥٤٩) الصادر في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن مكافحة العود الجنائي، والذي نص فيه على المراقبة الإلكترونية كأحدى وسائل المتابعة القضائية الاجتماعية، فالمراقبة الإلكترونية المتحركة يمكن توظيفها في الحد من الجريمة ومكافحة الخطورة الإجرامية المحتملة للجنة والوقاية من العود للجريمة، من خلال السماح بمراقبة بعض المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية طويلة المدة في بعض الجرائم الجسيمة^(٥٦).

(٥٦) د/ أحمد فاروق زاهر: دور الوسائل التكنولوجية الحديثة، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

[د. رامي متولي القاضي]

فقد أجازت المادة (١٣١-٣٦-١٠) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي لقاضي الموضوع أن يأمر بوضع الشخص تحت المراقبة الإلكترونية المتحركة بالنسبة إلى الأشخاص البالغين المحكوم عليهم بعقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سبع سنوات، أو الأشخاص العائدين الذين يرتكبون جريمة أو جنحة خلال مدة لا تقل عن خمس سنوات، بشرط أن تكون هناك خبرة طبية أثبتت خطورتهم الإجرامية، وأن يكون الإجراء لازماً لمنع العودة إلى الجريمة إلى اليوم الذي ينتهي فيه سلب الحرية، أو الأشخاص البالغين المحكوم عليهم بعقوبة الحبس لمدة لا تقل عن خمس سنوات في جرائم العنف والتهديد ضد الزوج أو الشريك، أو الشريك له بموجب اتفاق التضامن المدني؛ أو ضد أطفاله أو الأطفال من شريكه، الزوج أو الشريك، أو الزوج أو الشريك السابق للمجنني عليه، أو الشخص الذي ارتبط بها على اتفاق التضامن المدني (م ١٣١-٣٦-١٢-١ عقوبات فرنسي).

وقد انطوت المادة (٢٩-٧٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على صياغة مشابهة للمادة السابقة، فالمراقبة الإلكترونية - في إطار المادتين السابقتين - تضطلع بوظيفة وقائية باعتبارها من التدابير الوقائية، أو من التدابير التربوية التهذيبية، تهدف إلى انتزاع الخطورة الإجرامية في نفس الشخص الخاضع للمراقبة^(٥٧).

ويتضح لنا من العرض السابق أن الاتجاه السابق يرى اعتبار المراقبة الإلكترونية كإجراء احترازي يهدف إلى تحييد الخطورة الإجرامية للجناة، ومنع عودتهم إلى الجريمة^(٥٨)، وإعادة إدماجهم في المجتمع من خلال تنفيذ الشخص الخاضع للمراقبة للالتزامات المترتبة على المراقبة الإلكترونية^(٥٩).

وقد انتقد جانب من الفقه الجنائي - وبحق - الرأي السابق من منطلق أن موجبات

(٥٧) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١٢.

(٥٨) د. عمر سالم، المراقبة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٤٩؛ د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١٢.
(٥٩) CARDET (C.): Le contrôle judiciaire socio-éducatif, substitut à la détention provisoire entre surveillance et réinsertion, L'Harmattan, 2000, P.29.

الشرعية تقتضي التآني في تبني تطبيقات التكنولوجيا إذا كانت الأخيرة تحمل في طياتها عدواناً على الحقوق والحريات^(٦٠).

٤٥ - الاتجاه الثاني - المراقبة الإلكترونية عقوبة جنائية: اتجه جانب آخر من الفقه الجنائي إلى اعتبار المراقبة الإلكترونية عقوبة جنائية، فهي تنطوي في طياتها على معنى العقوبة من خلال ما تحمله الالتزامات المختلفة المترتبة عليها من معنى الإكراه والقسر^(٦١)، ويتفق الرأي السابق مع اتجاه مجلس الشيوخ الفرنسي الذي رأى في المراقبة الإلكترونية إجراءً مقيداً لحرية الإنسان في التنقل، فضلاً عما يسببه من اضطراب في الحياة الأسرية، بالإضافة إلى صعوبة التمييز بين ما يعد طريقاً لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية، وما يعد من إجراءات الضبط الاجتماعي^(٦٢)، والواقع أن هذا الرأي يتفق مع موقف بعض التشريعات المقارنة ومنها القانون الفرنسي الذي عرف تطبيق المراقبة الإلكترونية كعقوبة جنائية.

٤٦ - الاتجاه الثالث - تحديد طبيعة المراقبة الإلكترونية حسب المرحلة الإجرائية: اتجه جانب ثالث من الفقه الجنائي^(٦٣) إلى التوفيق بين الاتجاهين السابقين في تحديد الطبيعة القانونية للمراقبة الإلكترونية، حيث قال هذا الاتجاه إن تحديد طبيعة المراقبة الإلكترونية يكون بالنظر إلى المرحلة الإجرائية التي تطبق فيها المراقبة الإلكترونية؛ فإذا كانت المراقبة الإلكترونية تطبق في المرحلة السابقة على صدور حكم في الدعوى الجنائية، فإنها تعد تدبيراً احترازياً، إما إذا كانت المراقبة الإلكترونية في مرحلة التنفيذ العقابي، فهي ذات طبيعة عقابية لأنها تنطوي على تقييد الحرية، ولكنها عقوبة ذات طابع تربوي تهديبي، تحمل طابع المكافأة عن حسن سلوكه في أوقات سلب الحرية.

٤٧ - الاتجاه الرابع - المراقبة الإلكترونية وسيلة مُستحدثة للتنفيذ العقابي: اتجه جانب ثالث^(٦٤) من الفقه الجنائي إلى اعتبار المراقبة الإلكترونية وسيلة مُستحدثة لتنفيذ

(٦٠) د. عمر سالم، المراقبة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٤٧ وما بعدها.

(٦١) CARDET (C.): Le contrôle judiciaire socio-éducatif, op: cit., P.27.

(٦٢) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١٣.

(٦٣) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

(٦٤) د. عمر سالم، المراقبة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٤٩ وما بعدها.

[د. رامي متولي القاضي]

العقوبات السالبة للحرية، المراقبة الإلكترونية تمثل استخداماً للتقنيات الحديثة في مجال تنفيذ العقوبات السالبة للحرية، والتي يمكن من خلالها تلافي الآثار السلبية لتنفيذ العقابي في المؤسسات العقابية، فضلاً عن إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع مرة أخرى.

٤٨- رأينا في تحديد طبيعة المراقبة الإلكترونية: يتضح لنا من العرض السابق انقسام الفقه الجنائي بين اتجاهين - كما سبق أن أشرنا - واتجاه ثالث حاول التوفيق بين الرأيين السابقين، إلا أننا على الرغم من تقديرنا للآراء السابقة، فإننا نتفق مع الرأي الرابع الذي يرى المراقبة الإلكترونية كوسيلة مُستحدثة لتنفيذ العقابي، ونرى جواز اعتبار المراقبة الإلكترونية كإجراءٍ بديلٍ عن العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة سواء أكانت في المرحلة السابقة على الحكم الجنائي كبديل للحبس الاحتياطي أو كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة. ولا يغني هذا الرأي عن جواز الاستفادة من مثل هذه التقنيات الحديثة في منع وقوع الجريمة من خلال تزويد رجال الضبطية القضائية بأجهزة تمكنهم من متابعة ومراقبة ورصد أماكن الأشخاص الخطرين والمفرج عنهم، بالشكل الذي يسمح بمنعهم من ارتكاب جرائم أخرى^(٦٥).

الفصل الثاني

أحكام نظام المراقبة الإلكترونية

٤٩- تمهيد وتقسيم: تتمثل أحكام نظام المراقبة الإلكترونية في الإشارة إلى شروط التطبيق والإجراءات والآثار المترتبة على هذا النظام، وفيما يأتي نستعرض أحكام نظام المراقبة الإلكترونية من خلال التطرق إلى شروط وإجراءات في مبحثين على التفصيل الآتي:

المبحث الأول

شروط تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية

٥٠- تمهيد: يشير الفقه الجنائي إلى تعدد تطبيقات نظام المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي؛ إذ تطبق المراقبة الإلكترونية كأسلوب لتنفيذ العقوبات السالبة

(٦٥) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١١.

للحرية أو كعقوبة بديلة، أو كوسيلة لتنفيذ المراقبة القضائية. ويشير الفقه الجنائي إلى أن تطبيق المراقبة الإلكترونية يتطلب ضرورة توافر مجموعة من الشروط القانونية والمادية، وهو ما سوف نتطرق إليه في مطلبين على التفصيل الآتي:

المطلب الأول

الشروط القانونية لتطبيق المراقبة الإلكترونية

٥١- تمهيد: يتطلب القانون الفرنسي لتطبيق نظام المراقبة الإلكترونية ضرورة توافر شروط قانونية محددة، وهي تختلف بحسب نوعية المراقبة الإلكترونية (ثابتة - متحركة)، وفيما يأتي نستعرض الشروط القانونية لتطبيق نظامي المراقبة الإلكترونية الثابتة والمتحركة، وذلك على النحو الآتي:

٥٢- (أولاً) الشروط القانونية الخاصة بالمراقبة الإلكترونية الثابتة:

يميز الفقه الجنائي في شأن الشروط القانونية لتطبيق المراقبة الإلكترونية الثابتة بين نوعين من الشروط: (الأولى) تتعلق بالأشخاص محل تطبيق الإجراء، (والثانية) تتعلق بالعقوبة.

٥٣- (أ) الشروط التي تتعلق بالأشخاص:

الواقع أن إجراء المراقبة الإلكترونية الثابتة يصلح كمعاملة عقابية تتناسب مع الأشخاص قليلي الخطورة، وذلك كبديل عن إيداعهم بالمؤسسات العقابية، وهو إجراء مناسب بالنسبة لطائفة من المجرمين الذين يكفي لهم التحذير بالعقوبة دون الخضوع لها، وبالتالي فإن هذا الإجراء مناسب للمحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة والمجرمين الأحداث الذين يحتاجون لمعاملة جنائية خاصة تتناسب مع خطورتهم الإجرامية البسيطة، لذلك قصر القانون الفرنسي نطاق تطبيق المراقبة الإلكترونية على طوائف محددة من الأشخاص البالغين، والأحداث الذين لا يقل سنهم عن الثالثة عشرة سنة، وذلك على النحو التالي:

٥٤- (١) الأشخاص البالغون: يقتصر تطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية على

[د. رامي متولي القاضي]

الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص المعنوية، وعليه يتم تطبيق المراقبة الإلكترونية على المجرمين البالغين الذين يزيد سنهم على ثمان عشرة سنة، وبالتالي يجوز تطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية على الرجال والنساء، كما يمكن تطبيقه على الأشخاص المحكوم عليهم أو المتهمين الموضوعين تحت المراقبة القضائية، وهو ما أشارت إليه المادة (٧٢٣ - ٧) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي المعدلة بموجب القانون رقم (٢٠٠٠ - ٥١٦) المؤرخ في ١٥ يونيو ٢٠٠٠، والقانون رقم (٢٠٠٢ - ١١٣٨) الصادر في ٩ سبتمبر ٢٠٠٢، والقانون رقم (٢٠٠٤ - ٢٠٤) الصادر في ٩ مارس ٢٠٠٤.

وقد انتقد البعض^(٦٦) إخضاع المتهمين لإجراء المراقبة الإلكترونية، فمن ناحية يمثل ذلك تكليفاً إضافياً لهؤلاء الأشخاص، بالإضافة إلى أن هذا النظام قد لا يلبي متطلبات الأمن العام، وضرورات حماية الأدلة والشهود والمجني عليهم وحتى حماية المتهم نفسه، كما أن هذه المراقبة لا تمنع المتهم من الاتصال بذويه.

٥٥ - (٢) المجرمون الأحداث: يجوز تطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية على المجرمين الأحداث (م "٣" من القانون رقم "٩٧ - ١١٥٩" الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٩٧ التي أضافت المادة "٢٨ - ٨" إلى القرار رقم "٤٥ - ١٧٤" الصادر في ٢ فبراير ١٩٤٥ المتعلق بالأحداث)؛ شريطة أن يكون عمر الحدث ما بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة، ويشار في شأن تطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية على الأحداث إلى نص المادة (١٣٢ - ٢٦ - ١) عقوبات فرنسي، التي تتطلب الحصول على موافقة ولي الحدث أو المسئول عنه عند تقرير تنفيذ العقوبة^(٦٧).

٥٦ - (ب) الشروط التي تتعلق بالعقوبة:

تتمثل الشروط المتعلقة بالعقوبة في أن تكون مدة العقوبة السالبة للحرية أو مجموع مددها أو ما تبقى منها عن سنتين، وذلك على النحو التالي:

(66) COUVRAU (P.): Une première approche ... Op. Cité, P.374-378.

(٦٧) د. أحمد فاروق زاهر: دور الوسائل التكنولوجية، مرجع سابق، ص ٣٢٧ صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٣٨.

٥٧- (١) عقوبة سالبة للحرية: يشترط لتطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية أن تكون العقوبة المقررة للجريمة عقوبة سالبة للحرية، فالأصل أن الغرض الأساسي من المراقبة الإلكترونية هو توقي الأضرار الجسيمة الناجمة عن تقييد حرية الشخص في المؤسسات العقابية، ومن ثم لا مجال لتطبيق المراقبة الإلكترونية كبديل عن العقوبات الأخرى كالغرامة، أو العمل للمنفعة العامة^(٦٨).

٥٨- (٢) ألا تتجاوز مدة العقوبة عن سنتين: كان القانون الفرنسي في البداية يشترط في مدة العقوبة السالبة للحرية ألا تتجاوز مدتها أو مجموع مددها أو ما تبقى منها عن سنة واحدة^(٦٩)، إلا أن المشرع الفرنسي بعد ذلك توسع في نطاق تطبيق المراقبة الإلكترونية لتصبح هذه المدة سنتين، ويجوز تطبيق المراقبة الإلكترونية على الشخص العائد للجريمة بشرط ألا تقل مدة العقوبة المقررة عليه أو المتبقية عن سنة واحدة^(٧٠).

وتجدر الإشارة إلى جواز تطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية كعقوبة بحد ذاتها، سواء من قبل المحكمة ذاتها في أثناء نطقها بالحكم (م "١٣٢-٢٦-١" المعدلة بموجب القانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤، م "١٨٥") وذلك بالنسبة للمحكوم عليهم الذين تبرر أوضاعهم تطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية (ممارسة أنشطة مهنية، أو متابعة الدراسة، أو ممارسته لعمل مؤقت، أو مشاركته الفعالة في واجبات الحياة العائلية أو ضرورة خضوعه لعلاج طبي). وفي حال تقرير قاضي المحكمة وضع الشخص تحت المراقبة الإلكترونية، فإن آلية وطريقة التنفيذ تترك لقاضي تطبيق

(68) DESPORTES (F.) Et LE GUNHEC (F.): Droit pénal général, Coll. Corpus Prive, Economica, 8^{ème} éd., Paris, 2001, no. 1056-1; COUV RAT (P.): Une première approche, Op. Cité, P.374.

(٦٩) يختلف شرط مدة العقوبة السالبة للحرية اللازمة لتطبيق المراقبة الإلكترونية باختلاف التشريعات المقارنة، ففي بلجيكا تشترط أن تكون هذه المدة ثلاث سنوات، وفي السويد يشترط أن تكون المدة ثلاثة أشهر، وفي هولندا تحدد المدة بستة أشهر، وفي إنجلترا تطبق المراقبة الإلكترونية على أية جريمة يمكن تنفيذها خارج المؤسسات العقابية. راجع: د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٧٠) نص قانون السجون الفرنسي الصادر في ٢٤/١١/٢٠٠٩، على التزام الإدارة العقابية للاندماج الاجتماعي والرعاية بفحص حالة كل شخص محكوم عليه تتوافر لديه المعايير المنصوص عليها في إطار المراقبة الإلكترونية للنظر في كيفية تنفيذ العقوبة، وفي نهاية ذلك، يجب إرسال تقرير مسبب للسلطات القضائية المختصة.

[د. رامي متولي القاضي]

العقوبات، يحددها بموجب قرار غير قابل للطعن، يتخذه خلال مهلة أقصاها أربعة أشهر من التاريخ المحدد لتنفيذ الحكم (م" ٧٣٢-٧-١" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بموجب القانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٠٤" الصادر في ٩ / ٣ / ٢٠٠٤)^(٧١).

٥٩ - (ب) المراقبة الإلكترونية في إطار الإفراج الشرطي: يجوز تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية على أي محكوم تنطبق عليه شروط الإفراج الشرطي la libération conditionnelle ، فيكون الوضع تحت المراقبة الإلكترونية أحد الالتزامات المفروضة عليه ضمن إطار هذا الإفراج، شريطة ألا تتجاوز مدة الخضوع للمراقبة الإلكترونية سنة واحدة قبل الإفراج عنه (م" ٧٢٣-٧-٧" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٠-٥١٦" الصادر في ١٥ / ٤ / ٢٠٠٠ والقانون رقم "٢٠٠٢-١١٣٨" الصادر في ٩ / ٩ / ٢٠٠٢ والقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٠٤" الصادر في ٩ / ٣ / ٢٠٠٤).

ويرى البعض^(٧٢) أن تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية ضمن إطار الإفراج الشرطي يحقق العديد من المزايا: فهو من جهة يؤدي إلى تفادي صدمة الحرية عن طريق الخروج الجاف والمفاجئ دفعة واحدة من السجن، فيمكن المحكوم عليه من التأقلم التدريجي مع الحياة الاجتماعية خارج السجن. ومن جهة ثانية، يشعر هذا النظام المحكوم عليه ببعض الحرية في تحركاته، ومن ثم يستفيد بشكل أكثر إيجابية من كونه خارج أسوار السجن، وأخيراً فإن المحكوم عليه الذي سبق أن نفذ جزءاً من عقوبته في السجن، يعلم جيداً أنه في مرحلة تجربة، وأن ارتكابه لأقل خطأ يمكن أن يعيده إليه، هذا القلق يدفعه لتقويم سلوكه، وهو الهدف الذي يسعى إليه هذا الوضع^(٧٣).

٦٠ - (ج) المراقبة الإلكترونية في نهاية العقوبة: استحدث القانون الفرنسي تطبيق المراقبة الإلكترونية في نهاية العقوبة La surveillance électronique de fin de peine ، والتي تعرف اختصاراً بـ (SEFIP)، وهذا الإجراء أقره المشرع الفرنسي بموجب

(٧١) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٧٢) COUVROT (P.): Une première approche ... Op. Cité, P.375.

(٧٣) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٤٠.

القانون الصادر في أول يناير ٢٠١١، حيث يجوز تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية بالنسبة للأشخاص (الذين لم يسبق لهم الاستفادة من المراقبة الإلكترونية) المحكوم عليهم بعقوبة السجن الذي لا تزيد مدته أو المدد المتبقية منه عن خمس سنوات ويتبقى من مدة عقوبتهم أربعة أشهر أو كانت تلك العقوبة المتبقية لا تقل عن ستة أشهر، ويتعين تنفيذ ثلثها (الأربعة أشهر)، وذلك وفق شروط معينة، وهي أن يكون هذا الإجراء بموافقتهم، فضلاً عن توافقه مع شخصية المحكوم عليه، وألا يكون هناك خطر من العودة للجريمة، أو وجود استحالة مادية تمنع من تطبيق المراقبة الإلكترونية، وتجدر الإشارة إلى أن المدة الزمنية المسموح بها للشخص بمغادرة منزله تقل في هذه الحالة إلى أربع ساعات فقط، للسماح له للاندماج الاجتماعي ومنحه فرصة البحث عن عمل.

٦١ - تطبيقات المراقبة الإلكترونية خارج إطار العقوبة الجنائية: لا يقتصر تطبيق المراقبة الإلكترونية في فرنسا كأحد بدائل العقوبات السالبة للحرية فحسب، وإنما أمكن استعمالها أيضاً كأحد بدائل الحبس الاحتياطي في إطار إجراءات المراقبة القضائية وتحديد الإقامة، وذلك على النحو التالي:

٦٢ - (أ) المراقبة الإلكترونية في إطار المراقبة القضائية: تُعرف المراقبة القضائية Le contrôle judiciaire بأنها أحد الإجراءات الجنائية المقيدة للحرية، البديلة عن إجراء الحبس الاحتياطي، ويعرفها جانب من الفقه الجنائي^(٧٤) بأنها: "نوع من الحرية المقيدة التي تتمثل في فرض التزام أو أكثر على المتهم دون أن يصل الأمر إلى سلب حريته بإيداعه بإحدى المؤسسات العقابية". ومن ضمن الالتزامات أو التدابير التي تدخل في إطار المراقبة القضائية الالتزام بعدم مغادرة الحدود الإقليمية (المنع من السفر)، وعدم التغيب عن محل إقامته أو السكن المحدد، وعدم ارتياده أماكن معينة، تقديم الشخص نفسه بصورة دورية إلى الجهات أو الجمعيات أو السلطات التي يعينها قاضي التحقيق،

(٧٤) د. بشير سعد زغلول: الحبس الاحتياطي - دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٦٨.

[د. رامي متولي القاضي]

أو وجوب الاستجابة لاستدعاء كل سلطة أو جمعية أو شخص مؤهل معين من قبل قاضي التحقيق، ووجوب الخضوع عند الاقتضاء لتدابير المراقبة التي تنصب على الأنشطة المهنية أو الانتظام في التعليم، وكذلك التدابير الاجتماعية التربوية التي تستهدف إعادة التأهيل وتوقي العودة للإجرام، الواردة في المادة (١٣٨) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي^(٧٥).

ويشير الفقه الجنائي إلى أنه في حالة تطبيق المراقبة الإلكترونية في إطار إجراء المراقبة القضائية وفقاً لأحكام المادة (٥٧-١٠) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، فإنه لا يمكن فرض إجراء المراقبة القضائية إلا في حالة جرائم الجنايات والجرح، وبالتالي لا يطبق إجراء المراقبة القضائية في جرائم المخالفات (م١٣٨) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي^(٧٦). ومن ناحية ثانية فإن القانون الفرنسي لا يجيز تقرير المراقبة القضائية إلا إذا استلزمته ضرورات حماية المجني عليه (م"١٤٤-٢" إجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤ م "٩٢" منه).

٦٣- (ب) المراقبة الإلكترونية في إطار إجراء تحديد الإقامة كبديل عن الحبس الاحتياطي: يُعرف الفقه الجنائي الحبس الاحتياطي بأنه: "سلب حرية المتهم مدة من الزمن تحددها مقتضيات التحقيق ومصلحته، وفق ضوابط قررها القانون"، وليس الحبس الاحتياطي بعقوبة على الرغم من اتحاده في طبيعته مع العقوبات السالبة للحرية، وإنما هو من إجراءات التحقيق الماسة بالحرية، والتي يتم تقريرها وفقاً لمقتضيات التحقيق الابتدائي لاعتبارات حددها قانون الإجراءات الجنائية، هي خشية هروب المتهم أو قيامه بالعبث بأدلة إثبات الجريمة، أو خشية التأثير في الشهود أو المجني عليه، أو الاعتداء عليهم، ولهذه الأسباب قد تلجأ سلطة التحقيق إلى تقييد حرية الشخص المتهم، إذا وجدت في ذلك تحقيقاً لمصلحة التحقيق الذي تجرّه.

(٧٥) د. سليمان عبد المنعم: تطوير الإجراءات الجنائية.. الحبس الاحتياطي نموذجاً، ورقة عمل منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني: www.ao-academy.org/docs/tatweerasaleeb05082010.pdf
(٧٦) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٣٩.

وقد حددت المادة (١٤٤) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الأحوال التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي على سبيل الحصر، وهي:

١- إذا كان الحبس الاحتياطي هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأدلة أو الأمارات المادية أو لمنع شخص من الضغط على الشهود أو المجني عليهم، أو تواطؤ بين أشخاص موضوعين تحت الاختبار وشركاء.

٢- عندما يكون الحبس الاحتياطي لازماً لحماية الشخص نفسه أو لوضع نهاية للجريمة أو لمنع تجديدها، أو لضمان إبقاء الشخص المعني في قبضة العدالة أو لحفظ النظام العام من الاضطراب الذي أحدثته الجريمة.

٣- في حال المخالفة العمدية للالتزامات المراقبة القضائية، حيث يمكن أيضاً أن يؤمر بالحبس الاحتياطي بالشروط التي حددتها المادة (١٤١/٢) من قانون الإجراءات الفرنسي عندما يكون الشخص الموضوع تحت الاختبار قد خالف عمداً التزامات المراقبة القضائية^(٧٧).

وقد عرف القانون الفرنسي إجراء الإقامة الجبرية أو تحديد الإقامة مع الوضع تحت المراقبة الإلكترونية L'assignation à résidence avec surveillance électronique كبديل عن سلب حرية الشخص المتهم سواء أكان ذلك في مرحلة التحقيق الابتدائي أم في مرحلة المحاكمة، وأجاز لقاضي التحقيق أن يصدر قراراً بوضع الشخص المتهم قيد الإقامة الجبرية مع الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كبديل عن الحبس الاحتياطي، فقد أجاز المشرع الفرنسي بموجب المادة (١٤٤/٢) إجراءات جنائية المضافة بقانون تدعيم قرينة البراءة الصادر في ١٥/٦/٢٠٠٠ لقاضي التحقيق تحديد إقامة الشخص مع الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كبديل عن الحبس الاحتياطي^(٧٨). كما أجاز القانون الفرنسي لقاضي الحريات والحبس أن يصدر قراراً بإيداع الشخص قيد الإقامة الجبرية مع الوضع تحت المراقبة الإلكترونية حين صدور الحكم في القضية، كبديل عن سلب

(٧٧) د. عبد الرؤوف مهدي: الحبس الاحتياطي في ضوء أحكام القانون (١٤٥) لسنة ٢٠٠٦ والقانونين رقمي (١٥٣ و ٧٤) لسنة ٢٠٠٧، مجلة نادي القضاة، ٢٠٠٧، ص ٩٠.
(٧٨) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١٠٤.

[د. رامي متولي القاضي]

حريته في المؤسسات العقابية انتظاراً للمحاكمة الجنائية.

٦٤- (ج) الشروط المتعلقة بالجهة المختصة بتقرير المراقبة الإلكترونية الثابتة:

يمكن تقرير إجراء المراقبة الإلكترونية الثابتة في القانون الفرنسي من قبل عدة جهات هي^(٧٩):

١- قاضي التحقيق.

٢- قاضي الحريات والحبس، ضمن إطار المراقبة القضائية بالنسبة للمتهمين (م) "١٣٨" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٧-٢٩١" الصادر في ٥/٣/٢٠٠٧ م "٢١" منه والمادة "٥٧-١٠" إجراءات جنائية فرنسي - القسم التنظيمي - مراسيم مجلس الدولة).

٣- قاضي تطبيق العقوبات بالنسبة للمحكومين (م) "٧٢٣-٧" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بالقوانين وآخرها القانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤).

٤- المحكمة ذاتها لدى نطقها بالحكم (م) "١٣٢-٢٦-١" من قانون العقوبات الفرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤).

كما أن قرار قاضي تطبيق العقوبات بالوضع تحت المراقبة الإلكترونية يمكن أن يصدر بمبادرة من القاضي نفسه، أو بناء على اقتراح من مدير الإدارة العقابية للتأهيل والاختبار ضمن إطار جديد لتعديل تنفيذ العقوبة^(٨٠) المقرر بموجب القانون رقم (٢٠٠٤-٢٠٤) الصادر ٩ مارس ٢٠٠٤.

٦٥- رضاء الشخص محل إجراء المراقبة:

اشترط القانون الفرنسي ضرورة موافقة المحكوم عليه على الخضوع لهذا الإجراء

(79) PRADEL (J.) : La prison à domicile Op. Cité, P.15.

(80) Le placement sous surveillance électronique, Classeur de droit pénitentiaire, fiche no. 31-8.

قبل تقريره^(٨١)، فلا يمكن تقرير إجراء المراقبة الإلكترونية إلا بحضور الشخص الذي يراد إخضاعه لهذا النظام وقبوله له، بحضور محاميه، فإجراء المراقبة الإلكترونية من الإجراءات الرضائية التي تتطلب موافقة الشخص محل الإجراء عليه، إذ لا يمكن الحديث عن نجاح هذا الإجراء ما لم يكن الشخص المعني متقبلاً لهذا الإجراء، ومتعاوناً في تنفيذه. وتجدر الإشارة إلى أن حضور المحامي أصبح اختيارياً بموجب القانون رقم (٢٠٠٤-٢٠٤) الصادر في ٩ مارس ٢٠٠٤^(٨٢).

٦٦- رضاء مالك العقار محل إجراء المراقبة الإلكترونية:

كذلك الحال في حالة قيام قاضي تطبيق العقوبات بتعيين مكان لإقامة المحكوم عليه خلال مدة وضعه تحت المراقبة الإلكترونية غير الذي يملكه، فلا بد من الحصول على موافقة مالك العقار، إلا إذا كان المكان عاماً (م"٧٢٣-٧" إجراءات جنائية فرنسية المعدلة بالقوانين وآخرها القانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤). ويكون قاضي تطبيق العقوبات مختص مكانياً بمتابعة المحكوم عليه هو القاضي الكائن في دائرة الاختصاص المكاني لمكان إقامة الشخص الموضوع تحت المراقبة الإلكترونية. أما بالنسبة لإجراءات اتخاذ قرار الوضع فقد عيّنتها المادة (٧١٢-٦) إجراءات جنائية فرنسية المعدلة بالقانون رقم (٢٠٠٤-٢٠٤) الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤، حيث قررت أن الحكم بالوضع تحت المراقبة الإلكترونية يكون بعد أخذ رأي ممثل الإدارة العقابية، وفي جلسة حضورية، وتعد في غرفة المشورة، وفي أثناء هذه الجلسة يستمع قاضي تطبيق العقوبات لممثل النيابة العامة، وملاحظات المحكوم عليه، وعند الاقتضاء، يمكنه سماع محامي المحكوم عليه.

ولابد من الإشارة إلى أن (م ٤١٢-٦ / فقرة أخيرة) قررت أنه يمكن لقاضي تطبيق العقوبات اتخاذ قرار الوضع تحت المراقبة دون اللجوء إلى الإجراءات السابقة، وذلك في

(81) CNIL, pas de placement sous surveillance électronique sans l'accord du condamné, 26 avr. 2006. Disponible sur le site : <http://www.cnil.fr>.

(82) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٤١.

[د. رامي متولي القاضي]

حال موافقة النائب العام، والمحكوم عليه أو محاميه على تقرير الوضع تحت المراقبة الإلكترونية. وبعد اتخاذ قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية فإن قاضي تطبيق العقوبات يبلغ المحكوم عليه بشكل مكتوب في محرر بأماكن الحضور المحددة، وأوقات الحضور بكل مكان، وكذلك بالواجبات والتدابير المفروضة عليه خلال مدة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، كما يخبره بأنه في حال خرقه لهذه الالتزامات والواجبات فسوف يتم سحب قرار الوضع، ويعرضه ذلك لعقوبة جريمة الهروب (م" ٥٧-١٦" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٤-٢٤٣" الصادر في ١٧/٣/٢٠٠٤).

ومن الملاحظ أن النصوص المنظمة لنظام المراقبة الإلكترونية قد أعطت لقاضي تطبيق العقوبات صلاحيات واسعة، سواء من حيث فرض الأمكنة أو الأوقات التي يتوجب على المحكوم عليه الالتزام بها في أثناء تنفيذ المراقبة، أو من حيث تحديد الأشخاص الذين يتولون الإشراف على المحكوم عليه، وتعديل شروط وآلية تنفيذ المراقبة، وله أخيراً حق سحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إذا ثبت مخالفة المحكوم عليه للشروط والالتزامات المفروضة عليه^(٨٣).

٦٧- (ثانياً) الشروط القانونية الخاصة بالمراقبة الإلكترونية المتحركة:

٦٨- (أ) الشروط المتعلقة بالأشخاص الخاضعين لنظام المراقبة الإلكترونية المتحركة: يطبق نظام المراقبة الإلكترونية المتحركة على الأشخاص الخطرين الذين ارتكبوا جرائم جسيمة وحُكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية طويلة المدة تزيد عن سبع سنوات، ويطبق عليهم هذا النظام كتدبير احترازي إما بعد انقضاء العقوبة أو قبل انقضائها بسنة على الأقل لمساعدتهم في التأهيل والاندماج في المجتمع مع مراقبة تحركاتهم بهدف منع ارتكابهم جريمة جديدة.

ويمكن تقرير هذا النظام في إطار أنظمة المراقبة الاجتماعية والقضائية والإفراج الشرطي والمراقبة القضائية، ويشترط القانون الفرنسي موافقة المحكوم عليه

(٨٣) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٤١.

للخضوع لهذا النظام، بالإضافة إلى إجراء فحص طبي لمعرفة مدى خطورته، ومدى احتمال عودته إلى الجريمة (م ٧٦٣-١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم "٢٤٢-٢٠١٠" الصادر في ١٠/٣/٢٠١٠)^(٨٤).

١- في إطار المراقبة الاجتماعية القضائية: يتم تطبيق المراقبة الإلكترونية المتحركة في إطار المراقبة الاجتماعية القضائية كتدبير احترازي في مواجهة الأشخاص البالغين المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية مدتها سبع سنوات أو أكثر.

والمراقبة الاجتماعية القضائية هي من ضمن التدبير المنصوص عليها في قانون العقوبات الفرنسي، والتي يجوز أن تحكم بها كل من محكمة الجناح أو محكمة الجنايات على المحكوم عليه في جرائم معينة؛ وهي الجرائم الجنسية (كهتك العرض، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي على الأطفال)، ويتم الخضوع لها بعد تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، وبمقتضى هذا التدبير يلتزم المحكوم عليه بالخضوع لمجموعة من إجراءات المراقبة والمساعدة تحت إشراف قاضي تطبيق العقوبات، كما يلتزم بمجموعة من الالتزامات (كحظر الدخول في بعض الأماكن، وعدم مخالطة الأطفال، وعدم مباشرة أية أنشطة اجتماعية أو مهنية ذات صلة بالأطفال)، وفي حالة عدم احترامه لهذه الالتزامات، يحكم عليه بالحبس^(٨٥).

٢- في إطار الإفراج الشرطي: يتم تطبيق المراقبة الإلكترونية المتحركة في إطار الإفراج الشرطي في مواجهة الأشخاص المحكوم عليهم في جناية أو جنحة، يسري عليها المراقبة الاجتماعية القضائية.

٣- في إطار المراقبة القضائية: يتم تطبيق المراقبة الإلكترونية المتحركة في إطار المراقبة القضائية في مواجهة الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية مدتها عشر سنوات أو أكثر (م ٦١-١٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم

(84) CNIL, Loi sur récidive: pas de placement sous surveillance électronique sans l'accord du condamné, 26 avr. 2006. Disponible sur le site : <http://www.cnil.fr>.

(٨٥) د. أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٤، هامش رقم (٥٨٢).

[د. رامي متولي القاضي]

"١١٣٠-٢٠٠٨" الصادر في ٤ / ١١ / ٢٠٠٨"، وفي بعض الجنايات والجناح الجسيمة (كالقتل المقترب بالاغتصاب، أعمال التعذيب، العود في جنح الاعتداءات الجنسية)^(٨٦).

٦٩- (ب) الشروط المتعلقة بالجهة المختصة بتقرير المراقبة الإلكترونية المتحركة:

يمكن تقرير إجراء المراقبة الإلكترونية الثابتة في القانون الفرنسي من قبل محكمة الموضوع (محكمة الجناح أو محكمة الجنايات) كأحد الالتزامات التي تفرضها على المحكوم عليه في إطار المراقبة الاجتماعية القضائية، أو قاضي تطبيق العقوبات الذي يجوز له من تلقاء نفسه الأمر بتقرير الوضع تحت المراقبة الإلكترونية المتحركة سواء في إطار الإفراج الشرطي، أو إطار تدبير المراقبة الاجتماعية القضائية من ضمن الالتزامات المفروضة على المحكوم عليه بعد قضاء العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها. وتختلف مدة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية المتحركة بحسب نوع الجريمة، ففي جرائم الجنايات، تكون مدة المراقبة سنتين قابلة للتجديد مرتين، أما في جرائم الجناح، فتكون مدة المراقبة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة^(٨٧).

المطلب الثاني

الاشتراطات المادية لتطبيق المراقبة الإلكترونية

٧٠- تمهيد: لا يقتصر تطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية على توافر شروط قانونية فحسب، وإنما يتطلب الأمر ضرورة توافر بعض الاشتراطات المادية، ويذكر أن المادة (٧٣٢-٨) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي المعدلة بموجب القانون رقم (٢٠٠٤-٢٠٠٤) الصادر في ٩ مارس ٢٠٠٤، قد أكدت أن جميع الوسائل التقنية يجب أن تستخدم بشكل يضمن احترام كرامة الشخص، وخصوصيته وحياته الخاصة، ومن هذه الشروط ما يأتي:

(١) مكان إقامة: يشترط لتطبيق نظام المراقبة الإلكترونية توافر مكان إقامة ثابت

(٨٦) د. أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

(٨٧) د. أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

للمحكوم عليه أو إيجار مستقر على الأقل خلال فترة تنفيذ المراقبة الإلكترونية.

(٢) خط هاتف أُرضي: يتطلب تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية توافر خط هاتف ثابت بـمكان تنفيذ المراقبة الإلكترونية دون أية ملحقات (مجب آلي أو إنترنت).

(٣) شهادة طبية: قد يتطلب الأمر - عند الاقتضاء - عرض الشخص محل المراقبة الإلكترونية على طبيب لتحديد ما إذا كانت حالته الصحية تسمح بتطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية عليه، وذلك من خلال تقديمه شهادة طبية تؤكد أن حالة الشخص الصحية تتوافق مع وضع السوار الإلكتروني.

(٤) موافقة مالك العقار: ينبغي الحصول على موافقة مالك أو مؤجر العقار إذا كانت إقامة الشخص في غير منزله، ما عدا حالة ما إذا كان المكان عاماً، وقد تطلبت المادة ("٥٧-١٤" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤) ضرورة أن تكون موافقة المالك أو المؤجر مكتوبة، ويحصل عليها عن طريق "إدارة المساعدة على الاندماج الاجتماعي والاختبار".

٧١- التحقيق الأولي: يتم التحقق من توافر جميع الشروط السابقة، والتأكد من توافر الأجهزة والأدوات التقنية، والتحقق من الوضع العائلي والمعيشي والاجتماعي للمحكوم عليه، من خلال إجراء تحقيق أولي تقوم به "إدارة المساعدة على الاندماج الاجتماعي والاختبار" (م "٥٧-١٣" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤).^(٨٨) وتتمثل غاية التحقيق الأولي الذي تجريه هذه الإدارة عبر عناصرها في ضمان توفيق القرار القضائي مع الحالة الفردية والشخصية لكل محكوم، فتحدد أوقات الحضور حسب المعطيات المهنية والعائلية للمحكوم عليه، ولا سيما أن آلية عمل الأجهزة التقنية تسمح بمثل هذه الملائمة. ومن جهة أخرى يهدف التحقيق الأولي إلى التأكد من أن الشخص المقترح وضعه تحت المراقبة الإلكترونية يعيش في بيئة مناسبة وملائمة لتطبيق هذا النظام بالشكل الصحيح.^(٨٩)

(88) <http://www.justice.gouv.fr/minister/dap/pse.htm>.

(٨٩) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٤٣.

المطلب الثاني

إجراءات تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية

٧٢- تمهيد: تتمثل دراسة إجراءات تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية استعراض إجراءات نظام المراقبة الإلكترونية، ثم تناول تقنية عمل جهاز السوار الإلكترونية، وهو ما سوف نشير إليه في فرعين على التفصيل الآتي:

الفرع الأول

إجراءات نظام المراقبة الإلكترونية

٧٣- تمهيد: تختلف إجراءات تطبيق المراقبة الإلكترونية، حسب طبيعة إجراء المراقبة الإلكترونية، وهل هو بديل عن العقوبة السالبة للحرية أو إجراء في إطار إجراء الإقامة الجبرية، أو هو إجراء المراقبة الإلكترونية في نهاية العقوبة، وذلك على النحو التالي:

٧٤- (أولاً) طلب تطبيق المراقبة الإلكترونية: تختلف إجراءات تطبيق المراقبة الإلكترونية - كما سبق أن أشرنا - حسب طبيعة إجراء المراقبة الإلكترونية، إذ يجوز للمحكمة الجنائية التي تنظر الدعوى ولقاضي تطبيق العقوبات، والشخص المحكوم عليه طلب تطبيق عقوبة المراقبة الإلكترونية، وذلك على النحو التالي:

٧٥- (١) لقاضي المحكمة الجنائية من تلقاء نفسه، أثناء نطقه بالحكم النص على عقوبة المراقبة الإلكترونية (م "١٣٢-٢٦-١" المعدلة بموجب القانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤ م "١٨٥") وذلك بالنسبة للمحكوم عليهم الذين تبرر أوضاعهم تطبيق هذا الإجراء عليهم، كما في حالات (ممارسة أنشطة مهنية، أو متابعة الدراسة، أو ممارسته لعمل مؤقت، أو مشاركته الفعالة في واجبات الحياة العائلية أو ضرورة خضوعه لعلاج طبي). وفي حال تقرير قاضي المحكمة وضع الشخص تحت المراقبة الإلكترونية، فإن آلية وطريقة التنفيذ تترك لقاضي تطبيق العقوبات، يحددها بموجب قرار غير قابل للطعن، يتخذه خلال مهلة أقصاها أربعة أشهر من التاريخ

المحدد لتنفيذ الحكم (م" ٧٣٢-٧-١" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بموجب القانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٠٤" الصادر في ٩ / ٣ / ٢٠٠٤).

٧٦- (٢) لقاضي تطبيق العقوبات من تلقاء نفسه، فرض عقوبة المراقبة الإلكترونية، وذلك في حال الحكم بعقوبة أو عدة عقوبات سالبة للحرية لا تتجاوز مدتها سنتين. كما يمكن فرض الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في نهاية مدة تنفيذ العقوبة بالنسبة للأشخاص المحكومين بعقوبة سالبة للحرية طويلة المدة، وبقي لانقضاء عقوبتهم مدة لا تتجاوز سنتين^(٩٠).

٧٧- (٢) الشخص المحكوم عليه، سواء أكان محبوساً أم مفرجاً عنه، فإذا كان الشخص المحكوم عليه مفرجاً عنه، فإنه يتم تقديم طلب للنظر في كيفية تنفيذ العقوبة من خلال الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إلى قاضي تطبيق العقوبات مباشرة، أو لإدارة المساعدة على الاندماج الاجتماعي والاختبار، ويمكن إرسال الطلب لقاضي تطبيق العقوبات بالبريد مع إشعار بالاستلام (خطاب مسجل بعلم الوصول). إما إذا كان الشخص المحكوم عليه محبوساً، وتتوافر لديه الشروط القانونية للوضع تحت المراقبة الإلكترونية، ففي هذه الحالة يقوم موظفو إدارة المساعدة على الاندماج الاجتماعي والاختبار بمقابلة الشخص المحكوم عليه لتقديم المساعدة وتقييم جدوى تطبيق المراقبة الإلكترونية عليه، كما يجوز في هذه الحالة أيضاً أن يحيل الشخص المحكوم عليه طلبه إلى قاضي تطبيق العقوبات من خلال مساعد أو وسيط من قلم المحكمة.

في حالة تطبيق المراقبة الإلكترونية في إطار إجراء الإقامة الجبرية، يقدم طلب الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إلى قاضي التحقيق أو قاضي الحريات والحبس، أما في حالة تطبيق المراقبة الإلكترونية في نهاية العقوبة، فإن طلب الوضع تحت المراقبة الإلكترونية يكون من خلال إدارة المساعدة على الاندماج الاجتماعي والاختبار بعد إجراء فحص تلقائي لموقف الأشخاص المحكوم عليهم ذوى الصلة تحت إشراف النيابة العامة.

(٩٠) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٤٠.

[د. رامي متولي القاضي]

٧٨- (ثانياً) مُدارسة جدوى المراقبة الإلكترونية: في جميع الحالات، تقوم إدارة المساعدة على الاندماج الاجتماعي والاختبار بإجراء تحقيق أولي (دراسة جدوى)، للتحقق من مدى إمكانية تطبيق المراقبة الإلكترونية وتحت أيّة ظروف، وكذا توافر جميع الشروط القانونية والمادية، والتأكد من توافر الأجهزة والأدوات التقنية، والتحقق من الوضع العائلي والمعيشي والاجتماعي للمحكوم عليه. (م"٥٧-١٣" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤). وتتمثل غاية التحقيق الأولي الذي تجريه هذه الإدارة عبر عناصرها في ضمان توفيق القرار القضائي مع الحالة الفردية والشخصية لكل محكوم، فتحدد أوقات الحضور حسب المعطيات المهنية والعائلية للمحكوم عليه، ولا سيما أن آلية عمل الأجهزة التقنية تسمح بمثل هذه الملاءمة. ومن جهة أخرى يهدف التحقيق الأولي إلى التأكد من أن الشخص المقترح وضعه تحت المراقبة الإلكترونية يعيش في بيئة مناسبة وملائمة لتطبيق هذا النظام بالشكل الصحيح^(٩١).

٧٩- (ثالثاً) تقرير تطبيق المراقبة الإلكترونية: يتم تقرير إجراء المراقبة الإلكترونية من قبل القاضي المختص (بحسب طبيعة إجراء المراقبة الإلكترونية سواء أكان قاضي التحقيق أم قاضي الحريات والحبس أم قاضي تطبيق العقوبات)، حيث يصدر قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، مُحددًا الالتزامات والمحظورات المفروضة على الشخص المحكوم عليه.

الفرع الثاني

آلية عمل جهاز السوار الإلكتروني

٨٠- تمهيد: يشير الفقه الجنائي إلى وجود ثلاث صور لتنفيذ نظام المراقبة

الإلكترونية في التشريعات المقارنة، وذلك على النحو التالي:

٨١- (أ) الصورة الأولى - طريقة (البث المتواصل): وهي طريقة تتبناها أغلب الدول

(٩١) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٤٣.

التي اختارت تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية، وفيها يرسل السوار كل (١٥) ثانية إشارات محددة إلى مستقبل موصول بالخط الهاتفي في مكان إقامة الشخص، وينقل هذا المستقبل الإشارات آلياً إلى نظام معلوماتي مركزي مجهز بتقنيات يمكنها أن تسجل هذه الإشارات والمعلومات، ويوجد هذا النظام لدى الجهة التي تتولى رقابة المحكوم عليه.

٨٢- (ب) الصورة الثانية- طريقة (التحقق الدقيق): وهو نظام مُشابه في آليته للصورة الأولى، ولكنه يتميز عن سابقتها بأن عملية استقبال لهذا النداء والرد عليه، تتم عبر رمز صوتي، أو تعريف نطقي.

٨٣- (ج) الصورة الثالثة- طريقة (المراقبة الإلكترونية عبر الأقمار الصناعية)، وهي مطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا.

٨٤- صور المراقبة الإلكترونية المطبقة في فرنسا:

تعرف فرنسا تطبيق صورتين من المراقبة الإلكترونية، (الأولى) المراقبة الإلكترونية الثابتة، (والثانية) المراقبة الإلكترونية المتحركة، والأولى هي الصورة الأولى في التطبيق، حتى تم بعد ذلك تطبيق الصورة الأخيرة، حيث أخذت فرنسا في بداية الأمر بالمراقبة الإلكترونية الثابتة بمقتضى القانون الصادر في عام ١٩٩٧، ثم عدلت قانونها للأخذ بالمراقبة الإلكترونية المتحركة بموجب القانون الصادر في عام ٢٠٠٥، حيث يتم تأمين جميع الوسائل والأجهزة اللازمة لتنفيذ المراقبة عن بعد عن طريق عاملي الإدارة العقابية، وذلك خلال مهلة خمسة أيام من تاريخ صدور قرار قاضي تطبيق العقوبات بالوضع تحت المراقبة الإلكترونية^(٩٢). ويمكن الاستعانة للقيام بهذه المهمة بأشخاص من القطاع الخاص، على أن يكونوا مؤهلين، ومرخصاً لهم بالوضع قيد التطبيق لهذه الوسائل، وقد بينت المواد أرقام (٥٧-١٩ إلى ٥٧-٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أحكام الحصول على الترخيص والمؤهلات المطلوبة، وآلية سحب قرار الترخيص للقطاع الخاص في حالة الإخلال بالالتزامات العقدية الواجب مراعاتها لتطبيق هذا النظام^(٩٣).

(٩٢) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٤٤، هامش رقم (٣٧).
(٩٣) الموضع السابق.

[د. رامي متولي القاضي]

٨٥- آلية عمل كل من المراقبة الإلكترونية الثابتة والمتحركة:

(أ) المراقبة الإلكترونية الثابتة: يقوم نظام المراقبة الإلكترونية الثابتة - كما سبق أن أشرنا سابقاً - على فكرة السماح للمحكوم عليه بالبقاء في بيته، لكن تبقى تحركات الشخص محدودة، ومراقبة عبر السوار الإلكتروني، والذي يحتوي على جهاز إرسال، يبث إشارات متتالية محددة إلى مستقبل مثبت في مكان محدد (المنزل أو مكان العمل أو الدراسة).

ويرسل هذا المستقبل - عبر الخط الهاتفي - رسائل أو إشارات إلى الجهة التي تتولى المتابعة (مركز المراقبة)، ومركز المراقبة هذا يستقبل الإشارات المرسلة في المنطقة الجغرافية المحددة كنطاق لمراقبته، ومن خلال هذه الإشارات والمعلومات يمكن التثبت من عمل الجهاز، ووجود الشخص المعني في المكان المحدد، ومن ثم التأكد من احترام الشخص لقيود المراقبة الإلكترونية^(٩٤).

فإذا تغيب المحكوم عليه من محل إقامته في غير الساعات المصرح بها، فإن ذلك يترجم بغياب الإشارة التي تصدر عن السوار، فيقوم الجهاز المثبت في محل إقامته بإصدار مركز المتابعة تلقائياً، والتي تقوم بالتحقق من وجود الشخص بمنزله سواء بالاتصال التليفوني أو بزيارته بمحل منزله^(٩٥).

(ب) المراقبة الإلكترونية المتحركة: أما في حالة تطبيق المراقبة الإلكترونية المتحركة، فإن الإرسالة الإلكترونية التي توضع في معصم أو أسفل ساق الشخص تحوي على جهاز إرسال تعمل بنظام الـ (GPS) الخاص بتحديد مواقع الأماكن، والذي يقوم بإرسال إشارات عن موقع الشخص، ويتم وضع جهاز آخر مستقبل في حجم التليفون المحمول حول وسط الشخص، حيث تستطيع مراكز المراقبة بالإدارة العقابية باستخدام نظام الـ (GPS) تحديد موقع الشخص وتتبع حركاته.

(94) Le placement sous surveillance électronique, Classeur de droit pénitentiaire, fiche no. 31-8.

(٩٥) د/ أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

ويتسم هذا النظام للمراقبة أنه يتم تحديد مناطق افتراضية للشخص الخاضع للمراقبة (مسموح بدخولها - محظورة - عازلة)، والمناطق المحظورة يحددها القرار الصادر بالوضع تحت المراقبة المتحركة (كمنزل المجني عليه، أو مدرسة، أو نادى، أو مركز أنشطة للأطفال...)، والتي بمجرد تواجد الشخص المراقب في أي منها، يستقبل رسالة نصية تحذيرية (SMS) على جهاز الاستقبال الذي يرتديه حول وسطه، وينطق جهاز الإنذار لدى الإدارة العقابية، أما المناطق العازلة فهي توجد حول كل مكان محظور دخوله، وبمجرد تواجد الشخص فيها، يتلقى أيضاً رسالة نصية تحذيرية (SMS) على جهاز الاستقبال الذي يرتديه حول وسطه^(٩٦).

وفي منزل الشخص الخاضع للمراقبة يتم تركيب جهاز مستقبل ثابت، يعتمد على تكنولوجيا موجات GSM- نظراً لأن موجات الـ GPS لا يمكنها اختراق الحوائط والجدران- ليسمح بالتحقق من تواجده في محل إقامته خلال ساعات الالتزام بالبقاء التي يحددها القاضي^(٩٧).

وقد أكدت المادة (٥٧-١٥) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ضرورة أن يخضع القاضي المحكوم عليه بحقه في كل وقت في طلب استشارة طبيب للتثبت من أن هذه التقنيات لا تؤثر سلباً في الوضع الصحي للمحكوم عليه. كما أشارت المادة (٥٧-١١) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي إلى أنه من الممكن أن تضاف إلى هذه الأجهزة أجهزة أخرى تسمح بالتحري عن وجود الشخص بواسطة بصماته أو صوته. وفي حالة مخالفة الشخص للالتزامات المفروضة عليه من قبل القاضي كما في حالات (عدم احترام أوقات الحضور، أو محاولة نزع الجهاز، أو تعطيل جهاز الإرسال أو جهاز الاستقبال) فإن الجهاز يرسل إشارات إنذار لمركز المراقبة (م" ٥٧-١٢" إجراءات جنائية فرنسي)، وتقوم الإدارة العقابية بإخطار قاضي تطبيق العقوبات، الذي يقوم بدوره بإبلاغ

(٩٦) د/ أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

(97) FENECH (G.): Le placement sous surveillance électronique mobile, Rapport présente au premier ministre, avril 2005, p.30.

[د. رامي متولي القاضي]

الشرطة^(٩٨)، وعليه يجب على الشخص احترام جميع الالتزامات المفروضة عليه بموجب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية.

المطلب الثالث

واجبات الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية وأطر الرقابة عليه

٨٦- تمهيد: نستعرض فيما يأتي الواجبات المقررة على الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية وأطر ووسائل رقابته ومتابعته، والآثار المترتبة على مخالفة هذه الواجبات، وذلك في ثلاثة أفرع على التفصيل الآتي:

الفرع الأول

واجبات الشخص الموضوع تحت المراقبة الإلكترونية

٨٧- تمهيد: يتضمن تطبيق إجراء المراقبة الإلكترونية تحديد مجموعة من الالتزامات والواجبات التي يجب على الشخص موضوع المراقبة الإلكترونية اتباعها، ويقسم جانب من الفقه الجنائي^(٩٩) هذه الواجبات المفروضة على عاتق الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية إلى طائفتين: (الأولى) التزامات أو واجبات أصلية، تتصل بحظر مغادرة محل الإقامة أو السكن الذي يحدده القاضي، أما (الثانية) فهي الالتزامات التكميلية التي يجوز للقاضي فرضها على الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية والواردة في المواد (١٣٢-٤٣ إلى ١٣٢-٤٦) عقوبات فرنسي، وذلك على النحو التالي:

٨٨- (أولاً) الالتزامات الأساسية في المراقبة الإلكترونية: تتمثل أبرز هذه الالتزامات فيما يلي:

(١) الالتزام بعدم مغادرة محل الإقامة في الأوقات المحددة من قبل القاضي: تتمثل أولى الالتزامات الواجبة على الشخص الموضوع تحت المراقبة الإلكترونية الالتزام بها هي عدم مغادرة بيته أو الغياب عنه، أو عن الأماكن المحددة من قبل قاضي تطبيق

(٩٨) د/ أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٧.
(٩٩) د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١١٢ ومابعدا.

العقوبات، وذلك خلال المدة التي يحددها هذا القاضي في قراره^(١٠٠).

(٢) الالتزام بالخضوع لمتابعة الأخصائي الاجتماعي: يتمثل ثاني الالتزامات الواجبة على الشخص الموضوع تحت المراقبة الإلكترونية في الخضوع لمتابعة مكثفة من قبل الأخصائي الاجتماعي.

وتشير إحصائيات وزارة العدل الفرنسية إلى قلة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين بالنسبة لأعداد الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة الإلكترونية، على اعتبار أن المراقبة الإلكترونية تتطلب ملاءمة ضرورية من جانب الأخصائي الاجتماعي، ومن ثمَّ يؤدي ذلك إلى زيادة أعباء هؤلاء بالنسبة لقلّة عددهم. وتشير تقديرات الإدارة العقابية في فرنسا في يناير ٢٠٠٧ إلى أن هناك (٢٧٦٦) أخصائياً اجتماعياً فقط لمتابعة (١٤٦) ألف محكوم عليه ينفذ عقوبته في الوسط المفتوح (الاختبار مع الوضع قيد التجربة، العمل للمنفعة العامة، الإفراج الشرطي، المراقبة القضائية...)، فضلاً عن متابعة التأهيل الاجتماعي داخل المؤسسات العقابية للسجناء الذين يبلغ عددهم حسب تقديرات التاريخ نفسه (٥٩) ألف سجين^(١٠١).

(٣) الالتزام بوضع السوار الإلكتروني: وهذا الالتزام يعد أمراً بديهيّاً، فيجب على الشخص موضوع المراقبة الإلكترونية أن يضع السوار على مدار اليوم، وعليه أن يحترم الأوقات والمحيط المحدد لتنقلاته من قبل قاضي تطبيق العقوبات. ووفقاً للنظام الفرنسي تحدد أماكن الحضور والأوقات مع الأخذ الاعتبار ثلاثة اعتبارات أساسية، وهي:

١ - ممارسة النشاطات المهنية من قبل الشخص الموضوع تحت المراقبة الإلكترونية أو متابعة التدريب والتأهيل المهني، أو الدراسة أو القيام بعمل مؤقت بهدف مساعدة الشخص على إعادة الاندماج الاجتماعي.

(١٠٠) د/ أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

(١٠١) انظر موقع الإدارة العقابية الفرنسية على شبكة الإنترنت:

<http://www.Justice.gouv.fr/art-pix/ChiffresclesauO1012007.pdf>

[د. رامي متولي القاضي]

٢- المشاركة في الحياة العائليّة، وهو ما أشارت إليه المادة (١٤٤-٢) من قانون الإجراءات الجنائيّة الفرنسي، من الوضع في الاعتبار الواجبات العائليّة، وذلك عندما يتعلق الوضع تحت المراقبة الالكترونيّة بمتهم يمارس السلطة الأبويّة على طفل دون العاشرة من عمره ويقيم معه في بيته.

٣- الخضوع للعلاج الطبي (م"١٣٢-٢٦-٢" المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤ المادة "١٨٥").

٨٩- (ثانياً) الالتزامات التكميليّة: يجب على الشخص الموضوع تحت المراقبة الإلكترونيّة الالتزام بالقيود والالتزامات المحددة سلفاً من قبل القاضي. وقد أعطت النصوص التشريعيّة لقاضي تطبيق العقوبات (المادة "٧٢٣-١٠" إجراءات جنائيّة والمادة "١٣٢-٢٦-٣" عقوبات فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤ المادة "١٨٥") إمكانيّة فرض التدابير المنصوص عليها في المواد (١٣٢-٤٣ إلى ١٣٢-٤٦) من قانون العقوبات الفرنسي على الأشخاص الخاضعين للمراقبة الإلكترونيّة. ويقسم جانب من الفقه الجنائي هذه الالتزامات إلى طائفتين: (الأولى) التزامات شكلية لازمة لكفالة احترام النظام الذي تقترن به وتسمح بالمتابعة الفعالة للمحكوم عليه، ومنها الاستجابة للاستدعاء من قبل قاضي تطبيق العقوبات، واستقبال زيارات الأخصائيين الاجتماعيين، وإخطار الآخرين بتغيير محل الإقامة، والحصول على موافقة مسبقة من القاضي عند الرغبة في السفر للخارج^(١٠٢).

أما (الطائفة الثانية) فهي إجراءات إصلاحية أو وقائية تتيح للخاضع للمراقبة إعادة الاندماج الاجتماعي وإزالة آثار الجريمة ومنع تجددتها، ومنها الالتزامات التالية:

(١) ممارسة نشاط مهني، أو متابعة الدراسة أو التأهيل المهني.

(٢) الخضوع للفحوصات الصحيّة والعلاج الطبي.

(١٠٢) ينتقد جانب من الفقه الجنائي ما سار عليه المشرع الفرنسي من تحديد التزامات معينة لإجراء المراقبة الإلكترونيّة، حيث إن بعض هذه الالتزامات قد لا تناسب إجراء المراقبة الإلكترونيّة ومنها تطلب الحصول على موافقة مسبقة من قاضي تطبيق العقوبات عند الرغبة في السفر للخارج على اعتبار أن المراقبة الإلكترونيّة تعد بديلاً عن العقوبات السالبة للحرية أو الحبس الاحتياطي. انظر: د. أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص ١١٢ ومابعد.

- (٣) تعويض الضرر بصورة كلية أو جزئية.
- (٤) أداء الغرامات والنفقات المالية المستحقة للخزينة العامة.
- (٥) منع قيادة بعض المركبات المحددة في فئات الرخص المنصوص عليها في قانون السير.
- (٦) منع مزاوله العمل إذا كانت الجريمة قد ارتكبت في معرض ممارسته.
- (٧) منع ارتياد بعض الأماكن المحددة (كمحلات بيع وتعاطي المشروبات الكحولية، وأماكن لعب القمار).
- (٨) منع مقابلة بعض الأشخاص، وبصفة خاصة المساهمين في الجريمة.
- (٩) منع الدخول في علاقات من أي نوع مع بعض الأشخاص، وبصفة خاصة مع المجني عليه.
- (١٠) منع حيازة السلاح أو حمله.
- (١١) اتباع دورات خاصة في واجبات المواطنة.
- وتجدر الإشارة إلى أن جهود إعادة الإدماج الاجتماعي للجنة لا يكفيها جهود الشخص المحكوم عليه وحده، بل لابد من معاونته ومساعدته من جانب الإدارة العقابية، حتى يمكن تحقيق الأغراض المأمولة من تطبيق نظام المراقبة الالكترونية. من هنا أكد المشرع الفرنسي أنه يمكن إخضاع المحكوم عليه لتدابير المساعدة، والتي يقصد بها مساندة جهود المحكوم عليه المبذولة بهدف إعادة اندماجه بالمجتمع، وهذه المساعدات تكون عن طريق تقديم العون الاجتماعي، وعند الاقتضاء، العون المادي، وتقوم بهذه المهمة "إدارة المساعدة على الاندماج الاجتماعي والاختبار"، ويمكن تقديم المساعدة من قبل أي جهة عامة أو خاصة (م"١٣٢ - ٤٦" من قانون العقوبات الفرنسي)، وهو ما يؤكد البعض^(١٠٣) على أهمية البعد الإنساني في إجراء المراقبة الالكترونية، من خلال السماح بمساهمة المجتمع المدني في إعطاء المحكوم الفرصة للقيام بفعل شيء ما، من جديد.

(103) LANDREVILLE (P.): Surveiller et Prévenir. L'assignation à domicile sous surveillance électronique, op. cit, p.254.

[د. رامي متولي القاضي]

٩٠- الالتزام بتلبية أية دعوة من قبل سلطة عامة محددة من قبل القاضي: أضاف المشرع الفرنسي التزاماً آخر على الشخص الموضوع تحت المراقبة الإلكترونية يتعلق بضرورة الرد وتلبية أية دعوة موجهة من أية سلطة عامة محددة من قبل قاضي تنفيذ العقوبة (م" ١٣٢-٢٦-٢" عقوبات فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤ المادة "١٨٥").

٩١- الضمانات القانونية لحماية الحرية الشخصية في إجراء المراقبة الإلكترونية

حرص المشرع الفرنسي - بالنظر لما تنطوي عليه المراقبة الإلكترونية من مساس بالحقوق الشخصية للمحكوم عليه - على إحاطة هذه الحقوق بالضمانات القانونية الكافية، فاشتراط في كل الأحوال ضرورة موافقة المحكوم عليه أمام قاضي تنفيذ العقوبة كشرط لتطبيق نظام المراقبة الإلكترونية (م" ١٣٢-٢٦-١" عقوبات فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤ المادة "١٨٥")، كما منع القانون زيارة المحكوم عليه في أثناء الليل، أو الدخول إلى منزله بدون موافقته (م" ٧٢٣-٩" إجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤ المادة "١٦٢")^(١٠٣). وقد أجاز المشرع الفرنسي لقاضي تطبيق العقوبات - من تلقاء نفسه، أو بناء على طلب المحكوم عليه - إمكانية تعديل شروط تنفيذ نظام المراقبة الإلكترونية السابق الإشارة إليها فيما قبل، وذلك بعد أخذ رأي النائب العام (م" ٧٢٣-١١" إجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٠٤" الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤ المادة "١٦٢").

الفرع الثاني

الرقابة على تنفيذ المراقبة الإلكترونية

٩٢- تمهيد: أفرد المشرع الفرنسي تنظيماً لمراقبة ومتابعة مدى التزام الشخص موضوع المراقبة الإلكترونية بالقيود والالتزامات الواقعة على عاتقه، حيث يترتب على

(١٠٤) د/ أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

مخالفة الشخص الموضوع تحت المراقبة الإلكترونية للالتزامات الواقعة عليه وقف تنفيذ المراقبة الإلكترونية، وذلك حسب طبيعة إجراء المراقبة الإلكترونية، وذلك على النحو التالي:

٩٣- المراقبة الإلكترونية في إطار الإقامة الجبرية: فإذا كانت المراقبة في إطار إجراء الإقامة الجبرية، فإن قاضي التحقيق يحيل الأمر إلى قاضي الحريات والحبس للنظر في إلغاء قرار الوضع قيد الإقامة الجبرية مع المراقبة الإلكترونية، واستصدار قرار جديد بحبسه احتياطياً.

٩٤- المراقبة الإلكترونية كبديل عن العقوبة السالبة للحرية: أفرد المشرع الفرنسي جزءاً إجرائياً لمخالفة التزامات المراقبة الإلكترونية، يتمثل في أمرين (الأول) صدور قرار من القاضي بسحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، (والثاني) توقيع عقوبة جنائية على جريمة الهروب من المراقبة الإلكترونية، حيث قد لا يقتصر الأمر على سحب قرار القاضي بالوضع تحت المراقبة الإلكترونية، بل قد يتعرض هذا الشخص لعقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات والغرامة التي لا تتجاوز ٤٥ ألف يورو لارتكابه جريمة الهروب من المراقبة الإلكترونية (م"٤٣٤-٢٧" عقوبات فرنسي). فإذا كانت المراقبة قد ورد النص عليها كعقوبة، فإنه يترتب على مخالفة الالتزامات الواردة في المراقبة الإلكترونية، سحب قرار المراقبة الإلكترونية، حيث يكون لقاضي تطبيق العقوبات أن يأمر بوقف المراقبة الإلكترونية، ويعرضه ذلك لعقوبة جريمة الهروب (م"٥٧-١٦" إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بالقانون رقم "٢٠٠٤-٢٤٣" الصادر في ١٧/٣/٢٠٠٤). وفي هذه الحالة، يجب اتخاذ الإجراءات القانونية للنظر في إعادة هذا المحكوم عليه إلى المؤسسة العقابية لتنفيذ العقوبة الجنائية.

٩٥- المراقبة الإلكترونية في نهاية العقوبة: فإذا كانت المراقبة في نهاية العقوبة، فإنه يجوز لكل من مدير إدارة المساعدة على الاندماج الاجتماعي والاختبار أو للنيابة العامة أن يقررا سحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حالة عدم امتثال الشخص

[د. رامي متولي القاضي]

المحكوم عليه لالتزامات المراقبة الإلكترونية، أو لارتكابه لسلوك غير منضبط، أو إدانته في قضية جديدة... إلى غير ذلك مما سبق ذكره.

الفرع الثالث

الآثار المترتبة على مخالفة واجبات المراقبة الإلكترونية

٩٦- تمهيد: وفيما يأتي نستعرض الجزاءات الجنائية المقررة لمخالفة التزامات المراقبة الإلكترونية، وهي توقيع عقوبة جنائية وسحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، وذلك على النحو التالي:

٩٧- سحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية:

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يسحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية المقرر من قبله في حالات محددة بنص المادة (٧٢٣-١٣) إجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم (٢٠٠٤-٢٠٤) الصادر في ٩/٣/٢٠٠٤، وذلك بعد سماع المحكوم عليه وبحضور محاميه. وتتمثل الحالات التي يجوز سحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية فيما يأتي^(١٠٥):

- ١- طلب المحكوم عليه نفسه.
- ٢- عدم الالتزام بالقيود والالتزامات المفروضة عليه والمنصوص عليها في المواد ("١٣٢-٢٦-٢" و"١٣٢-٦-٣" عقوبات فرنسي).
- ٣- سوء السلوك الفاحش العلني.
- ٤- عدم الالتزام بالقيود والالتزامات المنصوص عليها في المادة ("٧٢٣-١٠" إجراءات جنائية فرنسي).
- ٥- رفض المحكوم عليه تعديل شروط تنفيذ الوضع تحت المراقبة الإلكترونية.
- ٦- حالة صدور حكم جديد.

(١٠٥) د/ أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣١.

كما يمكن سحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية المقرر من المحكمة في أثناء النطق بالحكم، وذلك من قبل قاضي تنفيذ العقوبة في الحالات التالية:

١- ما إذا وجد القاضي أن الأسس والأسباب التي استندت إليها المحكمة لم تعد متوافرة.

٢- عدم رضا المحكوم عليه عن تنفيذ الأوامر والنواهي المفروضة عليه.

٣- تقديم دليل على سوء سلوك المحكوم عليه.

٤- رفض المحكوم عليه للتعديلات الضرورية لشروط التنفيذ.

٥- طلب المحكوم عليه نفسه.

ففي هذه الأحوال يجوز لقاضي تطبيق العقوبات سحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية. ونظراً لما قد يمثله سحب قرار المراقبة الإلكترونية من ضرر للمحكوم عليه، فقد حرص المشرع الفرنسي على توفير الضمانات الكافية للمحكوم عليه في مواجهة سحب القرار من خلال جعل هذا السحب من اختصاص القضاء، حيث يتم اتخاذ قرار سحب الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في غرفة المشورة في جلسة علانية^(١٠٦)، ويترتب على سحب قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، عودة المحكوم عليه إلى السجن^(١٠٧).

٩٨- جريمة الهروب من المراقبة الإلكترونية:

تعد جريمة الهروب من المراقبة الإلكترونية من جرائم الجناح في القانون الفرنسي، وتتكون هذه الجريمة كآية جريمة جنائية من ركنين مادي ومعنوي وشرط مفترض، وذلك على النحو التالي:

٩٩- (أ) الشرط المفترض: ويتمثل هذا الشرط في أن يكون الفاعل خاضعاً لإجراء المراقبة الإلكترونية وفقاً للشروط والإجراءات القانونية السالف الإشارة إليها، وأن

(١٠٦) د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٤٩.
(١٠٧) د/ أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣١.

[د. رامي متولي القاضي]

يكون هذا الإجراء قائماً في مرحلة التنفيذ الفعلي، ويستوي لدى القانون أن يكون تطبيق المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس، أو في إطار الإفراج الشرطي، أو في إطار تدبير الإقامة الجبرية، أو كتدبير من ضمن تدابير المراقبة القضائية.

١٠٠ - (ب) الركن المادي: ويتحقق الركن المادي في جريمة الهروب من المراقبة الإلكترونية إذا قام الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية بتعطيل جهاز المراقبة الإلكترونية بحيث لا يرسل الإشارات اللازمة، أو حاول نزع الجهاز، أو تعطيل جهاز الإرسال أو جهاز الاستقبال^(١٠٨).

١٠١ - (ج) الركن المعنوي: ولا شك في أن هذه الجريمة جريمة عمدية، وهو ما يتطلب توافر القصد الجنائي بعنصره العلم والإرادة، فإذا انتفى القصد الجنائي لانتفاء العلم بأركان الجريمة أو عدم اتجاه الإرادة إلى تحقيقها، تنتفي الجريمة، وبالتالي لا تجوز مساءلة الشخص عن جريمة الهروب.

١٠٢ - (د) العقوبة: يعاقب الشخص المدان بارتكاب جريمة الهروب من المراقبة الإلكترونية بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات والغرامة التي لا يزيد مقدارها عن (٤٥) ألف يورو.

(١٠٨) د/ أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

الخاتمة

استعرضنا خلال الدراسة موضوعاً مستحدثاً في مجال العدالة الجنائية، وهو استخدام التقنيات الحديثة في التنفيذ العقابي من خلال استبدال العقوبات السالبة للحرية بعقوبة الحبس المنزلي أو تقييد حرية الشخص بمنزله من خلال استخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية، وقد أثبت هذا النظام نجاحاً في العديد من الدول المتقدمة من خلال علاج مشكلة السلبات الناجمة عن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في المؤسسات العقابية، والتي يراه البعض بالبيئة الفاسدة التي لا تساعد على إصلاح الجاني، وإنما الإضرار به ضرراً جسيماً سواء أكان ذلك على المستوى الاجتماعي أو النفسي.

وقد تناولنا موضوع الدراسة في فصلين استعرضنا في الفصل الأول: التعريف بنظام المراقبة الإلكترونية، من خلال تناول نشأة وظهور نظام المراقبة الإلكترونية في القانون المقارن من خلال تناول نشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا، ثم استعرضنا موقف التشريعات العربية من هذا النظام، وعرضنا بعد ذلك لأسباب ظهور هذا النظام ومن أبرزها التطور التكنولوجي في مجال العدالة الجنائية، وأزمة العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة والسجون، ثم تناولنا بعد ذلك ماهية نظام المراقبة الإلكترونية، من خلال التطرق إلى تعريفها وعناصرها وطبيعتها القانونية.

وعرضنا في الفصل الثاني لأحكام نظام المراقبة الإلكترونية، من خلال التطرق لشروط تطبيقها القانونية واشتراطاتها المادية وإجراءات تطبيقها، وآلية عمل جهاز السوار الإلكتروني، وأخيراً استعرضنا واجبات الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية وأطر الرقابة عليه، والآثار المترتبة على مخالفة هذه الواجبات.

وقد تمخضت الدراسة عن مجموعة من النتائج والتوصيات، تتمثل فيما يأتي:

١٠٣ - أولاً: النتائج:

تمثلت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يأتي:

[د. رامي متولي القاضي]

- ١ - اتفاق غالبية الفقه الجنائي على الأضرار النفسية والاجتماعية السلبية للتنفيذ العقابي في المؤسسات العقابية من عزلة اجتماعية ومخالطة مجرمين وحرمان وتضرر أسرة المحكوم عليه والمجتمع من ذلك سواء على المستوى الشخصي لأفراد أسرته أم باعتباره أحد أفراد القوى العاملة في المجتمع.
- ٢ - اتجاه غالبية الفقه الجنائي إلى قبول استخدام التقنيات الحديثة في المجال الجنائي، وخاصة في مجال كشف وتحقيق الجرائم، وكذا في مجال التنفيذ العقابي.
- ٣ - تتمثل تقنية المراقبة الإلكترونية في وضع جهاز استقبال وإرسال للتأكد من تواجد الشخص المحكوم عليه في منزله في الأوقات المحددة، ومن خلال متابعة ذلك عن طريق جهاز كمبيوتر مركزي تحت إشراف وبمعرفة رجال التنفيذ العقابي.
- ٤ - اتجهت غالبية التشريعات المقارنة في العديد من الدول المتقدمة بإدخال نظام المراقبة الإلكترونية في نظامها العقابي على الرغم من تردد دولنا العربية في الأخذ بهذا النظام اللهم بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية التي عرفت هذا النظام على سبيل التجربة.
- ٥ - يحقق نظام المراقبة الإلكترونية مزايا عظيمة تنعكس آثارها على الفرد والمجتمع والإدارة العقابية، من أبرزها المساهمة في حل مشكلة اكتظاظ السجون وتجنّب الأفراد مثالب مخالطة المجرمين بالمؤسسات العقابية.
- ٦ - عرف القانون الفرنسي وهو المصدر التاريخي للعديد من التشريعات العربية نظام المراقبة الإلكترونية وعمل على التوسع في تطبيقه مع وضع تنظيم قانوني له.
- ٧ - صلاحية نظام المراقبة الإلكترونية للاستفادة منه في تطوير نظامنا العقابي من خلال الاعتماد به كبديل عن العقوبة السالبة للحرية والحبس الاحتياطي والإقامة الجبرية ونظام الإفراج الشرطي والوضع تحت مراقبة الشرطة والمراقبة القضائية ومراقبة الخطرين والمسجونين.

١٠٤ - ثانياً: التوصيات:

تتمثل أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة فيما يأتي:

١ - دعوة المشرع المصري والعربي نحو إقرار تعديل تشريعي يسمح بتطبيق نظام المراقبة الإلكترونية سواء أكان ذلك كبديل عن العقوبات السالبة للحرية (قصيرة المدة) التي لا تزيد مدتها عن سنة واحدة أم كوسيلة لتنفيذ عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة أم كوسيلة لتنفيذ الوضع قيد الإقامة الجبرية كبديل لعقوبة الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في القانون المصري، على أن يتم الاسترشاد بنصوص القانون الفرنسي في هذا الشأن.

٢ - العمل على تطوير منظومة العمل الأمني والعقابي من خلال تدريب الكوادر البشرية اللازمة من قبل الإدارة العقابية للعمل على التوسع في تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية.

٣ - النظر نحو مواكبة التطورات التقنية في مجال العدالة الجنائية وتأمين وحراسة المنشآت، من خلال التوسع في تطبيق تقنيات العلم الحديث وخاصة أنظمة المراقبة الإلكترونية وتحديد المواقع عن بعد GPS في المجال الأمني وخاصة تأمين المنشآت والممتلكات العامة والخاصة.

٤ - تبني خطط توعوية لنشر الوعي لدى الجمهور بأهمية تبني تطبيق التقنيات الحديثة في تطوير المنظومة الأمنية والعقابية، ومنها نظام المراقبة الإلكترونية، وأنه لا يمثل انتهاكاً لحياتهم الخاصة، وإنما هي وسيلة تقنية مستحدثة، يمكن استخدامها في مجال حماية حقوق الإنسان وإعادة تأهيله اجتماعياً.

المراجع العربية

١٠٥ - (أولاً) المراجع العامة:

- د. أحمد فتحي سرور: القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.
 - د. أحمد عوض بلال: النظرية العامة للجزاء الجنائي، دار النهضة العربية، ١٩٩٥. علم العقاب (النظرية العامة والتطبيقات)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣.
 - د. حسنين عبيد: الوجيز في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، ١٩٨٧.
 - د. سليمان عبد المنعم: أصول علم الجزاء الجنائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٥.
 - د. طارق عبد الوهاب سليم: المدخل في علم العقاب الحديث، ط ١، دار النهضة العربية، ١٩٩٥.
 - د. عمر سالم: شرح قانون العقوبات المصري - القسم العام، ج ٢، النظرية العامة للجزاء، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.
 - د. فوزية عبد الستار: مبادئ علم العقاب، دار النهضة العربية، ١٩٧٢.
 - د. محمد أبو العلا عقيدة: أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارناً بالنظام العقابي الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥.
 - د. محمود نجيب حسني: - شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، ١٩٨٩.
 - د. علم العقاب، ط ٣، دار النهضة العربية، ١٩٨٣.
- ### ١٠٦ - (ثانياً) المراجع المتخصصة:
- د. أحمد الألفي: الحبس قصير المدة، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦٦.

- د. أحمد فاروق زاهر: دور الوسائل التكنولوجية في تنفيذ الجزاءات الجنائية (المراقبة الإلكترونية الثابتة والمتحركة)، مجلة كلية الحقوق جامعة بنها، ج ٢.
- د. أسامة حسنين عبيد: المراقبة الجنائية الإلكترونية - دراسة مقارنة، ط ١، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
- د. حسنين عبيد: الحبس قصير المدة"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
- د. صفاء أوتاني: الوضع تحت المراقبة الإلكترونية - "السوار الإلكتروني" في السياسة العقابية الفرنسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد الأول، ٢٠٠٩.
- د. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: التدابير المجتمعية كبداية للعقوبات السالبة للحرية، ط ١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣.
- د. عمر سالم:
- ملامح جديدة لنظام وقف التنفيذ في القانون الجنائي، دار النهضة العربية.
- نحو تيسير الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٩٧.
- المراقبة الإلكترونية - مراجعة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- د. محمد سامي الشوا: ظاهرة الحد من العقاب، مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة بالقاهرة، العدد (٢٠) - يوليو ٢٠٠١.
- ١٠٧ - (ثالثاً) رسائل الدكتوراه
- د. أمين مصطفى محمد السيد: الحد من العقاب في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣.
- د. حسنين عبيد: النظرية العامة للظروف المخففة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.

[د. رامي متولي القاضي]

- د. عدنان محمود محمد البرماوي: الوضع تحت مراقبة الشرطة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٠٨ - ثانياً - المراجع الأجنبية:

١٠٩ - (أ) المراجع الفرنسية:

- BENGHOZI(M.): L'assignation à domicile sous surveillance électronique.
- BONAFE -SCHMITT (J-P): La médiation pénal en France et aux Etats-Unis, L.G.D.J, 1998.
- Bonnemaïson (G.): La modernisation du service public pénitentiaire.
- Cabanal (G.): Pour une meilleure prévention de la recidive.
- CARDET (C.):
- Le placement sous surveillance électronique, L'Harmattan, 2003.
- Le contrôle judiciaire socio-éducatif, substitut à la détention provisoire entre surveillance et réinsertion, L'Harmattan, 2000.
- CONTE (P.) ET MAISTRE DU CHAMPON (P.), Droit pénal général, Droit pénal général, 5ed, Armand Colin, 2000
- COUVROT (P.): Une première approche de la loi du 19 decembre 1997 relative au placement sous surveillance électronique, Rev. Sc. Crim., 1998.
- DELMAS MARTY (M.): Les grands systèmes de politique criminelle, PUF, 1992.
- FENECH (G.): Le placement sous surveillance électronique mobile, Rapport présente au premier ministre, avril 2005.
- FROMENT (J-C) : La surveillance électronique à domicile : une nouvelle économie du punir, Les cahiers de la sécurité intérieure, 1998.
- LANDREVILLE (P.): Surveiller et Prévenir. L'assignation à domicile sous surveillance électronique.
- Othiy (G.): Rapport sur le projet de loi dention provisoire, au nom de la commission des lois, Senat.
- Pansier (F-J): La peine et le droit, Que Sais-Je ? n 2836, PUF, paris 1994.
- PRADEL (J.):
- Droit pénal général, éd. CUJAS, Paris, 2001.
- La prison à domicile sous surveillance électronique, nouvelle modalités d'exécution de la peine privative de liberté, R.P.D.P., 1998

- Poncela(P.): Droit de la peine Coll Thémis – Droit prive, PUF , 2 eme ed , paris, 2001.
- Tomic-Mailc (M.): Expérience suédoise surveillance électronique R.P.D.P.
- Tzitzis: La philosophie pénale Que Sais-Je ? n 3043, PUF, paris 1996.
- VERIN (J.): Chronique de criminologie, Rév. Sc. Crim., 1982.

١١٠ - (أ) مواقع شبكة الإنترنت:

[http: // www. Justice.gouv.fr/art – pix/Chiffresclesau O1012007.pdf](http://www.Justice.gouv.fr/art-pix/ChiffresclesauO1012007.pdf)

[http: //Prisons. free. fr/braelet. Htm](http://Prisons.free.fr/braelet.Htm)

[http: // www. Legifrance.fr](http://www.Legifrance.fr)

[http: // www. cnil.fr](http://www.cnil.fr)